أثر صعود الميليشيات على الاستقرار الإقليمى .. الحوثيون نموذجا

د. نيبال جميل عزالدين

أستاذ مساعد العلوم السياسية، جامعة السويس

يعد صعود الميليشيات المسلحة أحد أبرز التحولات البارزة فى إقليم الشرق الأوسط، لاسيما بعد أن ورّثت الصراعات الداخلية الثورات الشعبية فى عدد من الدول، مثل ليبيا، واليمن، وسوريا، فضلا عن قدرة تلك الميليشيات على ملء فراغات السلطة فى دول، مثل العراق ولبنان، لدرجة أن هناك اتجاها فى الأدبيات يشير إلى "ربيع الميليشيات". فلم تعد الجيوش الوطنية المحتكر الشرعى الوحيد للقوة العسكرية فى دول الإقليم بعد تعاظم تأثير العناصر المسلحة غير النظامية، والتى تتمثل فى بقايا أو كتل رئيسية من الجيوش النظامية، والكتائب المناطقية، والجماعات الطائفية، والأجنحة العسكرية، والتشكيلات الشعبية، والفيالق الثورية، والتنظيمات العشائرية، فيما يشبه الجيوش الموازية، أو "جيوش قطاع خاص" بالشرق الأوسط(١).

وقد استطاعت تلك الميليشيات المسلحة، أو الجيوش الموازية السيطرة على مساحات جغرافية فى مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة بدول مركزية، وتمتلك موارد اقتصادية، وتستحوذ على قدرات تسليحية تقترب من نمط تسليح الجيوش النظامية، إذ تجيد استراتيجيات دفاعية وهجومية فى مسارح عمليات مختلفة، وتمزج بين الوسائل التقليدية والحديثة، وتدير علاقات خارجية مع قوى دولية كبرى، وإقليمية رئيسية، وفاعلين عنيفين من غير الدول، حيث تستغل انهيار الدول وفراغ السلطة، وضعف الحكومات، ورخاوة الحدود، وتصاعد تأثير اقتصادات الصراعات الداخلية فى نشأة "حروب استنزاف صغيرة" فى مواقع متعددة، على نحو يضمن بقاءها، ويقود إلى تمددها، الأمر الذى يسهم فى استمرار دوامة الفوضى وتعثر الاستقرار بالإقليم(٢).

وتوجد حالات مختلفة معبرة عن تمدد هذه الميليشيات بدول الإقليم، مثل ميليشيا الحوثى فى اليمن، وحزب الله فى لبنان، وقوات الحشد الشعبى والبشمركة فى العراق، وميليشيات رياك مشار فى جنوب السودان، فضلا عن كتائب عسكرية من مناطق جغرافية محددة بليبيا، وهو ما عبر عنه يزيد صايغ بـ "القوات المسلحة الهجين داخل الدولة الهجين"(٣). فقد نازعت تلك الجيوش مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية فى القيام بأدوارها التقليدية، فى إطار نظرية الفراغ، بعد أن كانت تمثل المعارضة المسلحة المرفوضة مجتمعيا فى غالبية دول الإقليم، وصارت أداة سياسية يتم الضغط بواسطتها على استقرار الدول والتلويح بتدخلاتها العسكرية، خاصة مع وجود حواضن شعبية لها فى حال عدم إيجاد مصادر سلطة، أو مواضع نفوذ لها ضمن صيغ التفاهمات مع القوى السياسية المتنازعة، والأجنحة العسكرية المتصارعة(٤).

تظل جماعة "أنصار الله الحوثية" فى اليمن حالة خاصة، مقارنة بغيرها من الميليشيات. إذ هى ميليشيا مسلحة غير منظمة، وأعدادها غير معروفة بدقة، لكنها نجحت فى تجنيد العديد من أبناء القبائل على أسس أيديولوجية ومناطقية، وسيطرت على الحكم بإقصائها السلطة الشرعية التى يمثلها الرئيس منصور هادى بتحالفها مع وحدات من الجيش التابع للرئيس السابق، على عبدالله صالح، واستحوذت على البنية التسليحية الثقيلة والمتوسطة الخاصة بالجيش اليمنى، إلى جانب الدعم العسكرى الإيرانى، وصارت تشكل خطرا على أمن السعودية بحكم وجودها فى الفناء الخلفى لها، لاسيما فى ظل إطلاقها الصواريخ الباليستية على المواقع الاستراتيجية، والأحياء السكنية، فضلا عن إصرار الحوثيين على التصعيد العسكرى فى مواجهة التحالف العربى، وعدم الاستجابة لأية تسويات سياسية، وهو ما يسهم فى إطالة أمد الصراع اليمنى(٥).

فى هذا الإطار، يتناول البحث أربع نقاط رئيسية، هى رصد اتجاهات العلاقة بين الميليشيات المسلحة والاستقرار الإقليمى كما عكستها الأدبيات النظرية، ثم الانتقال إلى الحالة العملية عبر تحليل أسباب صعود جماعة أنصار الله الحوثية إلى السلطة فى اليمن، والتأثيرات الناتجة عن هذا الصعود فى الاستقرار الإقليمى، وأخيرا طرح مسارات مستقبل الحوثيين باليمن

أولا- العلاقة بين الميليشيات المسلحة والاستقرار الإقليمى فى الأدب النظرى:

تعددت الاتجاهات النظرية بشأن تفسير أبعاد العلاقة بين صعود الفاعلين العنيفين بوجه عام، والميليشيات المسلحة بشكل خاص، والاستقرار الإقليمى. فى هذا الصدد، يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية: **اتجاه أول** يرى أن ثمة علاقة ارتباطية بين الدولة الضعيفة، أو الفاشلة، أو الهشة وظهور الجماعات العنيفة من غير الدولة، والتى يرمز إليها (VNSAs)(٦)، وتعد الميليشيات المسلحة أبرزها، وتسهم فى زيادة مضاعفات عدم الاستقرار، سواء على المستوى الداخلى أو الإقليمى. فهذا النمط من الدول تتراجع شرعيته أمام أفراد مجتمعه، ويصعب الاحتفاظ بولائه. وتمثل هذه الظروف بيئة خصبة للأفراد والجماعات العنيفة والميليشيات المسلحة لاختراق مؤسسات الدولة، وزيادة عدم الاستقرار الداخلى، أو ما يمكن تسميته "المناطق الخارجة عن السيطرة" من جانب تلك الجماعات(٧).

وعند دخول الجماعات المسلحة إلى الدولة الضعيفة، تقوم بالسيطرة على عدد من المناطق أو الإقاليم الجغرافية ذات الأهمية الاقتصادية أو الاستراتيجية، حيث تقوم بتطهير تلك المناطق من سكانها لفرض سيطرتها العسكرية، والاستحواذ على مواردها الطبيعية، وتوظيفها بما يخدم تحقيق أهداف تلك الجماعات. ولعل ذلك ينطبق على الجماعات المسلحة التى تمكنت من السيطرة على إقليم "الميندانو" فى الفلبين، والتى تندرج فى نطاق الجماعات المدفوعة بمصالح اقتصادية، وما ينتج عنها من تأثيرات سياسية(٨).

لذا، فإن صعود الفواعل المسلحة من غير الدول، مثل (الجماعات المسلحة الداخلية والعناصر المتمردة، والشبكات الإجرامية، والتنظيمات الإرهابية والشركات الأمنية الخاصة) يمثل إضعافا لاستقلال، واستقرار، ووحدة الدولة القومية، ومن ثم تراجع تأثيرها فى السياسات الدولية، بحيث يتم "نقل القوة من الدولة كفاعل مركزى (الفاعل بالجملة) إلى الفواعل من غير الدولة (الفاعل بالتجزئة)(٩).

وعلى ذلك، يستخدم الفاعلون العنف لترسيخ سلطتهم، ويشتركون فى الشبكات العابرة للحدود، بهدف التغلغل فى السياق الدولى والتأثير الإقليمى(١٠). **بعبارة أخرى، إن الميليشيات المسلحة تقوض، بل تنهى حالة الاستقرار فى الإقليم، حيث تنتهج تلك الفواعل العنيفة التصعيد المستمر فى مواجهة مؤسسات الدولة، خاصة الأمنية والعسكرية، بل تطرح نفسها كخيار بديل لها فى ممارسة القوة العسكرية، وضبط الأمن، من أجل إجبار الدولة المناوئة لها على الرضوخ لمطالبها فى النهاية فيما يطلق عليه فى الأدبيات "التصعيد اللامتماثل" A Symmetric Escalation(١١).**

وتشرع الميليشيات المسلحة فى فرض قوانينها الخاصة، وإدارة اقتصاد غير مشروع، عبر استغلال الحالة الصراعية كبيئة حاضنة لتصبح دولة أو دويلة داخل الدولة. وقد يكون لتلك الميليشيات تحالفات وارتباطات خارجية، سواء كانت دولا أو فاعلين من غير الدول، على نحو يزيد من قوتها العسكرية، بل أصبح لافتا أن ثمة تحالفا قائما بين فاعل مسلح من غير الدولة ودولة أجنبية فى محاربة الدولة التى تنشط على أرضها الميليشيات المسلحة. وتستفيد تلك الميليشيات من وجود تباين فى وجهات النظر الإقليمية والدولية. وتتمثل المشكلة الرئيسية فى أنه مع مرور الوقت، فإن حجم الفئات والقطاعات المستفيدة من الصراع يكاد يتجاوز حجم القطاعات الحريصة على السلام أو الحفاظ على الدولة القومية، وهو ما رتّب قوة وتأثيرا للميليشيات المسلحة(١٢).

لعل أبرز الأمثلة على ذلك الصعود للميليشيات المسلحة تصعيد حركة طالبان هجماتها فى مواجهة القوات الأمريكية، والأجهزة الأمنية الأفغانية خلال الفترة الماضية(١٣)، وكذلك تزايد عدد الميليشيات المسلحة فى مواجهة الجيش الوطنى الليبى بقيادة المشير خليفة حفتر عقب انهيار نظام القذافى(١٤)، فضلا عن تحدى حركة أنصار الله الحوثية، المدعومة من إيران، قوات الشرعية التابعة للرئيس منصور هادى، واستمرار إطلاق الصواريخ الباليستية الصنع على المدن السعودية الحدودية لوقف هجمات قوات التحالف العربى ضد الحوثيين(١٥).

يطرح البعض فى إطار الاقتراب الواقعى داخل هذا الاتجاه أهمية استخدام القوة بأدواتها المختلفة لممارسة الضغط على الميليشيات المسلحة، وإلقاء القبض على قياداتها وقواعدها، وإقامة مناطق حظر طيران فوق مناطق تمركزها، وفرض عقوبات اقتصادية، وتجفيف منابع تمويلها، بما يؤثر فى قوتها وتماسكها. كما قد يتم التقليل من التأثير السياسى والأيديولوجى فى الميليشيا المسلحة، من خلال استبعادها، وتهميش مطالبها وعزلها سياسيا(١٦). وما بين هذا وذاك، يشير البعض إلى نظرية العصا والجزرة، التى تقوم على إغراء أعضاء الميليشيات المسلحة بالموارد الاقتصادية، والحصص فى السلطة السياسية للعدول عن توجهاتها.

وفى حال الرفض والامتناع عن قبول هذا العرض، يكون البديل هو الإجبار وممارسة الضغوط للقبول، من أجل تغيير سلوكيات الميليشيات المسلحة على المدى القصير. إلا أنه تجدر الإشارة إلى عدم جدوى سياسات ردع الفاعلين المسلحين من غير الدول، بعد إدراجهم على قوائم الإرهاب، وتوجيه ضربات عسكرية لبنيتهم التحتية، ولمناطق السكان الموالين لهم، فى تحقيق الاستقرار داخل الدولة، إذ إن شن إسرائيل حربا ضد حزب الله فى يوليو ٢٠٠٦ لم يضعف الحزب، بل أثر فى الدولة اللبنانية(١٧).

فى ضوء ما سبق، بحسب هذا الاتجاه، فإن دور الميليشيات المسلحة لا يزال رهنا فى وجوده بالبيئة الصراعية التى توفر لها مناطق نفوذ، فضلا عن الدعم الإقليمى والدولى، الذى يوفر لها سبل الدعم، وهو ما يعنى فى التحليل الأخير أن نجاح الدولة المركزية فى استعادة سيطرتها، وتراجع أدوار القوى الإقليمية والدولية، أو على الأقل توصلها لتوافق لحل بعض أزمات المنطقة، من شأنه أن يضعف دور الميليشيات وغيرها من الفاعلين المسلحين من غير الدول.

أما **الاتجاه الثانى** فيتخذ منطلقا عكسيا، حيث يشير إلى أن الميليشيات المسلحة قد تدعم الاستقرار المفقود داخل الدولة فى بعض الأحيان، عبر التفكير فى خيار إدماجها ضمن الترتيبات المؤسسية، والمراحل الانتقالية للدول، حيث تنخرط فى ترتيبات مع القوى الإقليمية والدولية من شأنها تجاوز مرحلة الفوضى التى تعقب الصراعات الداخلية العنيفة. وهنا، قد تقوم تلك الميليشيات بتوفير خدمات وأداء مهام لا تكون الدولة قادرة على القيام بها فى مناطق سيطرة الميليشيات، بما فيها تحسين الصحة، ودعم الأمن، وتحقيق العدالة، وإمداد الكهرباء، بهدف كسب البيئة الحاضنة(١٨).

يقدم هذا الاتجاه تصورا مختلفا للتعامل مع الميليشيات كفاعل مسلح له مصلحة محددة يستند إلى أنها تمثل قوى لها وزن ما فى الداخل، وتتمتع بسلطة فى مناطق محددة من الدولة، ويتم التعامل معها كمعطى قادر على التكيف مع الظروف المحيطة، فضلا عن قدرة تلك الميليشيات على الحفاظ على الموارد المالية بصورة مستقلة عن الدولة، حتى وإن كانت هناك عقوبات دولية موقعة ضدها، الأمر الذى يفرض على بعض الدول الاشتباك والانخراط معهم(١٩)، وهو ما ينطبق على حزب الله فى لبنان، وجماعة أنصار الله الحوثية فى اليمن(٢٠).

فى هذا السياق، يشير اتجاه فى الأدبيات إلى أن هناك ما يسمى شرعية الفواعل العنيفة ما دون الدولة، مثل الميليشيات المسلحة فى الوقت الذى قد تتراجع فيه شرعية الدولة ذاتها، وهو ما يفسر تواصل بعض المنظمات الإغاثية الدولية غير الحكومية للتفاوض مع تلك الميليشيات بصورة مباشرة لإدخال المساعدات الإنسانية والإعانات المعيشية للمدنيين فى بؤر الصراعات(٢١). ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك، قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتواصل مع الميليشيات المختلفة فى الصومال دبلوماسيا واقتصاديا، فضلا عن دمج ميلشيا الحشد الشعبى فى الجيش العراقى لدورها فى دحر تنظيم "داعش"(٢٢).

يعزز من لجوء المؤسسات الدولية إلى خيار استيعاب الميليشيات المسلحة، الاحتمال الكبير لدخولها كطرف فى مفاوضات التسوية السياسية، عبر إنشاء قواعد وإجراءات وصياغة أطر مؤسسية تعكس تفضيلات ومصالح الأطراف المتصارعة، وتسمح بقدر من التعايش السلمى، لاسيما أن بعض الميليشيات المسلحة مدفوعة بمظالم ومطالب سياسية، والتى يمكن الاستجابة لها، من خلال عملية تفاوضية تسعى للتوصل إلى حلول وسط فى القضايا الخلافية، بحيث تنهى الصراع، وتمهد لسلام مستقر ومستدام(٢٣).

وقد شهد إقليم الشرق الأوسط مؤشرات عدة على التفاوض مع ممثلى الميليشيات المسلحة، الأمر الذى يعكس حجم النفوذ والقوة اللتين باتت تتمتع بهما هذه الميليشيات. فقد انتقلت الدولة المركزية أو (حتى المتصدعة منها) من مستوى الصراع مع الميليشيات، ومحاولة القضاء عليها إلى مستوى آخر يتضمن البحث عن مجالات للتفاهم والتواصل معها، سواء من خلال التوصل لاتفاقيات جزئية تقضى، مثلا، بخروج المقاتلين وأسرهم إلى مناطق أخرى، أو الدعوة إلى هدنة عسكرية، مع بقاء الأوضاع كما ما هى عليه.

وقد رعت الكثير من القوى الإقليمية والدولية هذه الاتفاقيات لوقف نزيف الدم، وإن كانت النتيجة إقرارا بمناطق نفوذ الميليشيات المسلحة على حساب الدولة المركزية، وهو ما يتضمن فى النهاية اعترافا بوجود العناصر الممثلة لتلك الميليشيات والتسليم بدورهم فى مستقبل الصراع السياسى، ومستقبل الدولة. فلم تعد الدولة، وفقا لهذا الاتجاه، الفاعل الوحيد المعنى بالشئون الخارجية، على نحو يناهض نظرية الشرعية العقلانية، التى ترى أن الدولة هى الفاعل الوحيد فى العلاقات الدولية(٢٤).

فى حين ينظر **الاتجاه الثالث** إلى الميليشيات المسلحة كنتاج طبيعى للاستقرار الهش فى الدول المتصدعة، أو المنقسمة، أو المجتزأة، وهى حالة وسط بين الاستقرار الكامل والفوضى الشاملة، على نحو يفرض التعايش من جانب القوى المحلية، والإقليمية، والدولية مع هذا النمط لفترة زمنية غير معلومة، حيث تتبنى الميليشيات أهدافا غير عقلانية، ولا يردعها أى تهديد بفرض العقاب فى مواجهتها، لأنه ليس لديها ما تخسره. بالإضافة إلى ما سبق، فإن المنتسبين لتلك الميليشيات لا يتقيدون بمنطقة جغرافية محددة، ولا يمتلكون هياكل مؤسسية واضحة(٢٥).

بالتالى، لا يمكن التنبؤ بالكيفية التى يقوم متخذو القرار لديهم بحساب التكلفة والعائد. ويدعم مؤيدو هذا الاتجاه إعلاء التفاهم مع بعض الأجنحة داخل تلك الميليشيا المسلحة، فى حال وجود آليات للتواصل المباشر معها، على نحو يعزز من كونه فاعلا مهجنا Hybrid Actor، وذلك بافتراض أن هذا الدمج يحدث نوعا من الاعتدال فى توجهاته فتصبح أقل راديكالية، وأن أى دولة تريد أن تؤثر فى سلوكها يمكنها أن تفعل ذلك، من خلال استهداف الحكومة الممثل فيها الفاعل بسياسات غير عقابية(٢٦).

ويعرف ذلك بالاقتراب المؤسسى القائم على قوة المساومة، بما يعنى تفاهم أجنحة داخل الدولة مع عناصر من الميليشيات المسلحة على عملية من شأنها تدشين قواعد وإقامة مؤسسات تراعى مصالح وتفضيلات كل الأطراف المتصارعة، عبر قرارات وقف إطلاق النار، وإجراءات بناء الثقة واتفاقيات السلام فى إطار صيغة "السلطة التشاركية"، التى تهدف إلى إدماج الميليشيات فى العملية السياسية، بما يساعد بالتدريج على تغيير تفضيلاتهم وتوجهاتهم(٢٧). وطبقا لمؤيدى الاقتراب البنائى، فإن هناك مركزية لقوة الإقناع للعناصر المنخرطة فى تلك الميليشيات باحترامها وتقديرها القواعد والمعايير الدولية، والتى تفضى إلى تضمينها فى العمليات السياسية والهياكل المؤسسية.

تكمن مشكلة هذا الاتجاه فى أنه يؤدى إلى إضعاف الدولة فى المدى المتوسط، ويترتب على ذلك أن يصبح تقليص تمثيله فى مؤسسات الدولة، أو إقصاؤه من الحكومة، أى التراجع عن التغيير، خطا أحمر لا يقبل به الفاعل. ولكن اتخاذ القوى الأخرى خطوات فى اتجاه تجاوز ذلك الخط الأحمر قد يرتب رد فعل غير متوقع من الفاعل. وينطبق هذا الوضع على حالة حزب الله فى لبنان، لاسيما بعد محاولة الحكومة اللبنانية اتخاذ قرار بنزع

السلاح منه، ولكنه أجبر الحكومة على التراجع عن هذا القرار(٢٨).

كما أن بعض الدول فى الأقاليم الجغرافية المتوترة، مثل الشرق الأوسط، تواجه سياقات شديدة التعقيد تزيد من تحديات تطبيق الردع فى مواجهة الفاعلين المسلحين. إذ تنتشر بؤر الصراعات الأهلية والتوترات الحدودية، وتقع على أطرافه قوى إقليمية، مثل تركيا، وإيران، وإسرائيل، تمكنت من اختراقه، عبر مجموعة من الوكلاء، وهو ما تجسده ظاهرة الحروب بالوكالة. يعنى ذلك أن الحدود الفاصلة بين التهديدات التقليدية، النابعة من تعارض المصالح بين الدول ونظيرتها غير التقليدية المرتبطة، بأنشطة الفاعلين من غير الدول، قد تعرضت للتآكل.

بيد أن هناك اتجاها آخر فى الأدبيات يتبناه منظرو المدرسة الواقعية بالتركيز على دور القوة العسكرية أو الأمنية فى الضغط على الميليشيات المسلحة، وذلك بهدف احتواءها أو تهميشها، بالإضافة إلى الاستعانة بالقوات الأجنبية فى القضاء على الميليشيات، وكذلك إصدار عقوبات دولية ضدها، مثل حظر تصدير الأسلحة، أو فرض عقوبات اقتصادية، أو التلويح بمعاقبتها كمجرمى حرب. ويندرج ضمن الأدوات العسكرية المساعى الرامية إلى تفتيت وإضعاف الميليشيات المسلحة، بين قوى معتدلة وأخرى متطرفة، وذلك من خلال إجراء صفقات سرية مع بعض القيادات الرئيسية للميليشيات المسلحة(٢٩).

بعبارة أخرى، يشير هذا الاتجاه إلى أن سياسات الردع يمكن توظيفها بفاعلية فى مواجهة الفاعلين المسلحين من غير الدول، وتهديدات الأمن غير التقليدى التى تمثلها الميليشيات المسلحة، حيث يستند الردع الموسع Expanded Deterrence إلى استباق التهديدات، واستهداف القيادات والتنظيمات المركزية، والحواضن الآمنة، والدول الداعمة للفاعلين المسلحين من غير الدول، بالإضافة إلى الردع بالمنع الذى يركز على حرمان هؤلاء الفاعلين من تحقيق أهدافهم، وتعزيز مناعة الدولة، وقدرتها على التصدى للتهديدات، بما يحقق الاستقرار داخل الدولة، ويمتد إلى مناطق أخرى داخل الإقليم(٣٠).

ثانيا- أسباب صعود ميليشيا الحوثى إلى السلطة فى اليمن:

هناك مجموعة من العوامل التى تفسر صعود جماعة أنصار الله الحوثية إلى السلطة فى اليمن منذ الثلث الأخير من عام ٢٠١٤ وحتى بداية مارس ٢٠١٩، وذلك على النحو التالى:

١- تصدع بنى الدولة الوطنية اليمنية المركزية: فقد أدى الحراك الثورى إلى انهيار الدولة، وليس مجرد سقوط النظم السياسى فى اليمن، فى ظل سياق إقليمى مأزوم، يشهد صعودا غير مسبوق للفواعل العنيفة ما دون الدولة، لدرجة أن هناك اتجاها فى الأدبيات يشير إلى "أننا نعيش عصر الميليشيات" فى المنطقة، لاسيما مع وصول ميليشيا مسلحة إلى السلطة، مثل جماعة أنصار الله الحوثية فى اليمن، وهو ما توازى معه انقسام الجيش النظامى، واستيلاء شبكات أو جماعات مصالح اقتصادية على بعض أسلحته، والتى تقوم بالإتجار بها فى السوق السوداء التى تشهد انتعاشا، إذ صارت تلك الشبكات مصدرا لتجارة الأسلحة بخلاف الأنماط الأخرى غير المشروعة. هذه الأسلحة تعد بمنزلة مخزون رئيسى للميليشيا المسلحة كالحوثيين(٣١).

وهنا، استغلت جماعة أنصار الله الحوثية التحديات الراهنة، التى تشكل مقاومة لرغبة إعادة بناء الجيش فى دولة مزقتها الصراعات الممتدة، وتحولت من حرب العصابات فى المحافظات الجبلية المحلية إلى التحول لكيان عسكرى يهدف إلى الاستيلاء على الدولة(٣٢). من جهة أخرى، تشير تجارب شاهدة على تفكك الجيوش وانهيارها إلى أن أمراض التفكك والفوضى تنعكس على مرحلة ما بعد الصراعات، وفى مقدمتها إفراز كيانات عسكرية متعددة معبرة عن خريطة الولاءات الجديدة بحكم مخرجات تسويات الصراع ومعادلات وموازين القوى(٣٣).

فاليمن يشهد صراعات متعددة الأنماط تقوض من بيئة الاستقرار الإقليمى، وبالتالى لا توجد فرص لإعادة بناء الجيش الوطنى فيه، فى حين أسهمت تنظيمات عسكرية زبائنية، تتشكل بحسب خريطة الصراعات والولاءات وجماعات المصالح وتوظيفها لبيئة الفوضى، فى إعادة إنتاج مسارات جديدة يعاد إنتاجها مع تدوير المراحل السياسية المختلفة دون توقف. ولعل قدرة جماعة أنصار الله الحوثية على مواصلة القتال فى مواجهة قوات الحكومة الشرعية والتحالف العربى، على مدى زمنى يقترب من أربع سنوات، تزيد من تمسكها بمطالبها ويدعم من نفوذها(٣٤).

٢- التكتيكات السياسية والعسكرية المتغيرة للحوثيين: حيث حرصت جماعة أنصار الله على الانضمام إلى الثورة اليمنية منذ بدايتها، بهدف إسقاط نظام الرئيس على عبدالله صالح الذى خاضت فى مواجهاته ست حروب خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩. وقد خرجت أول تظاهرة لها من معقلهم التقليدى فى صعدة فى ٢٠ فبراير ٢٠١١، حيث أعلن زعيم جماعة أنصار الله، عبدالملك الحوثى، انضمام أنصاره إلى الثورة رسميا، ورأى أن خروج المواطنين للتظاهر فى جميع المحافظات اليمنية تحت شعار وهدف واحد سيحرر الشعب اليمنى من الهيمنة والظلم. فى هذا السياق، حرص الحوثيون على استغلال الثورة والحضور بقوة فى ميادين وساحات التغيير(٣٥).

كما حرصوا على تشكيل تكتلات شبابية تضم أتباعهم، كان أشهرها تكتل "شباب الصمود"، الذى تمكن من بناء علاقات وتحالفات مع قوى سياسية مختلفة. كذلك، حرصت جماعة أنصار الله الحوثية على عدم القبول بأى تسوية سياسية مع نظام على عبدالله صالح، من منطلق ضرورة تحقيق الهدف من الثورة المتمثل فى إسقاط النظام الذى أسهم فى إفساد الحياة السياسية والعامة، ونهب ثروات البلاد. كما رفض الحوثيون المبادرة الخليجية التى أبرمت برعاية دول مجلس التعاون فى ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، على الرغم من أنها انتهت بإقصاء الرئيس السابق على عبدالله صالح من المشهد السياسى، ومنحه حصانة، وأفسحت الطريق لانتخاب رئيس توافقى، وإجراء حوار شامل بمشاركة كل القوى السياسية اليمنية(٣٦).

استند رفض جماعة أنصار الله الحوثية للمبادرة الخليجية إلى أنها حولت الثورة إلى أزمة، وأنها لم تأت من خلال التفاوض مع مختلف القوى الوطنية اليمنية، بل اقتصرت على أطراف سياسية معينة، تقاسمت السلطة فيما بينها. وظلت جماعة أنصار الله الحوثية تصعِّد للحصول على مكاسب أكبر على مستوى التسويات السياسية اللاحقة عقب توقيع المبادرة الخليجية(٣٧). ورغم مشاركة ممثلى تلك الجماعة فى الاجتماعات واللقاءات مع الرئيس اليمنى عبدربه منصور هادى فى جلسات الحوار الوطنى، فإنهم ظلوا غير معترفين بشرعيته، لاسيما مع إعادة رموز النظام اليمنى السابق إلى الواجهة، وهم القيادات الذين واجهوا الحوثيين فى الحروب الست، فى الوقت الذى تدهورت فيه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لليمنيين خلال الفترة من (٢٠١٢ إلى ٢٠١٤).

وقد استغلت جماعة أنصار الله الحوثية الغضب الشعبى الناتج عن رفع سعر المحروقات، وتدهور الأوضاع المعيشية، بهدف تصعيد حدة أعمال العنف ضد الدولة، والاعتصام المسلح فى محيط مداخل العاصمة، واستحداث نقاط للتفتيش، والسيطرة على طريق المطار الحيوى. وتمكن الحوثيون، فى ٢١ سبتمبر ٢٠١٤، من السيطرة بسهولة نسبية على العاصمة وسائر المؤسسات السياسية، والأمنية، والعسكرية، على نحو يشير إلى تواطؤ قيادات عسكرية كانت تدين بالولاء للرئيس السابق على عبدالله صالح، وانحياز أخرى إلى الحوثيين، لتضرر مصالحهم، بالإضافة إلى ضعف الرئيس هادى، وعدم تماسك حكومته، وتوزع ولاءاتها السياسية. لقد أتاحت تلك التطورات، التى أعقبت سيطرة الحوثيين على العاصمة، فرض شروطهم فيما عرف بـ "اتفاق السلم والشراكة"(٣٨).

دفعت الضغوط، التى مارستها جماعة أنصار الله الحوثية على الرئيس هادى، إلى التوهم بأنهم قادرون على إدارة البلاد، وفق سياسة الأمر الواقع، فيما يعرف بشرعية "الميليشيا الدولة"، لاسيما أن الدولة فى اليمن لم تمر بعملية التطور الطبيعى للدول، وظلت رهن الانتماءات الأولية، خاصة القبلية، التى شكلت الرافد الأساسى للسلطة، وشكلت تحالفاتها، مما يمكن وصفه بالدولة القبلية. وظلت المؤسسة العسكرية محكومة بقيود القبلية، إذ ينحدر قاداتها من كبار أبناء القبائل. وحتى المؤسسة التشريعية ظلت محكومة بخلفية التوازنات القبلية. وفى حالات الضعف، سرعان ما تظهر الانقسامات السياسية، وتظهر دويلات كثيرة، مثل "دويلة الميليشيات" الخاصة بالحركة الحوثية(٣٩).

ونجحت جماعة أنصار الله الحوثية فى تصعيد حدة المواجهات المسلحة ضد الرئيس هادى، وقوات الحماية الرئاسية ووضعته تحت الإقامة الجبرية حتى هروبه إلى عدن فى ٢١ فبراير ٢٠١٥، وأعلن أن الحوثيين انقلبوا على الشرعية، وأن صنعاء أصبحت عاصمة محتلة، وأن جميع القرارات التى اتخذت منذ ٢١ سبتمبر باطلة، وعديمة الشرعية، كما أعلن عدن عاصمة مؤقتة تدار منها شئون البلاد(٤٠). وقد دفعت هذه التطورات هادى إلى طلب التدخل العسكرى الإقليمى والدولى، الأمر الذى استجابت له دول مجلس التعاون الخليجى (باستثناء سلطنة عمان) بالتدخل العسكرى، وتشكيل تحالف دعم الشرعية، حيث شدد البيان على "خطورة انقلاب ميليشيا الحوثى على أمن المنطقة، بعد فشل كل الجهود التى بذلت لاستعادة الأمن عبر العملية السياسية، وأن التدخل العسكرى الخليجى فى اليمن يأتى ردا على استخدام قوى إقليمية لميليشيا الحوثى، بهدف تحويل اليمن إلى قاعدة نفوذ لها، فضلا عن كونه تهديدا مباشرا للأمن القومى العربى"(٤١).

٣- ضعف إدارة *الحكومة اليمنية* فى مواجهة مشكلات ما بعد ثورة فبراير ٢٠١١: فقد تشكل هرم السلطة فى مرحلة ما بعد الثورة من الرئيس منصور هادى، ومعه نخبة من الشخصيات الجنوبية، وأعضاء من حزب المؤتمر الشعبى (حزب على عبدالله صالح)، وحزب التجمع اليمنى للإصلاح (الذراع السياسية للإخوان) فيما عرف بتحالف اللقاء المشترك. ولم ينجح هادى فى استمالة الحوثيين لتخفيف الضغط الذى مارسته جماعة الإخوان، فى حين دخلت جماعة الإخوان الحكومة بمشاريع حزبية، واهتمت بالتمكين، وممارسة الإقصاء والتهميش لخصومها، وهو ما كانت تشكو منه قبل عام ٢٠١١(٤٢).

فى حين غابت المشروعات التى كان يفترض لحكومة الوفاق الوطنى القيام بها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بل ضاعفت من المشكلات اليومية للمواطن، بخلاف عدم معالجة بعض المشكلات الأمنية. فقد كان فشل أداء حكومة الوفاق عاملا محفزا لدى جماعة أنصار الله الحوثية لرفع شعار "الدفاع عن المواطن وحماية قوته اليومى"، مطالبة بإسقاط الحكومة، وتنفيذ مخرجات الحوار الوطنى، والاحتشاد فى الميادين والساحات وإقامة المخيمات المسلحة على مداخل العاصمة صنعاء، وهو ما لاقى قبولا من بعض المواطنين والنخب، فضلا عن تحالفها مع الرئيس على عبدالله صالح، للنفاذ إلى مفاصل الدولة، وتجاوز عتبة بقايا النظام السابق، والتخلص من الخصوم، ثم اغتياله بعد انقلابه عليها فى ديسمبر ٢٠١٧(٤٣).

٤- أثر *المحاكاة* على *صعود الجيوش الموازية*: وهو ما يرتبط بالعامل الأول، إذ أدت التحولات التى شهدتها بعض دول الإقليم إلى تفكيك أبنية الجيوش الوطنية الموحدة، وهو ما أسهم بدوره فى تشكل جيوش "ما تحت الدولة"، مثل الجيوش العشائرية السنية، والكتائب الشيعية فى العراق، مثل عصائب أهل الحق، وجيش المهدى، وحزب الله العراقى، ومنظمة بدر، وكتائب الجيش السورى الحر، وأحرار الشام وصقور الشام، وجبهة تحرير الشام، ثم فتح الشام الآن (جبهة النصرة سابقا)، وغيرها، إلى جانب تشكل قوات كردية ملقى على عاتقها السيطرة على مناطق تمركز الأكراد فى سوريا والعراق(٤٤).

وهذه الجيوش الطائفية، أو المناطقية أو الإقاليمية تخضع بالولاء لقادتها، لاسيما أن قدرة المجتمع الدولى على مساءلة الأطراف الفاعلة المسلحة من غير الدول على انتهاك القانون الدولى الإنسانى لم تزل محدودة النطاق. ولعل ذلك قد منح نافذة الفرصة لجماعة أنصار الله الحوثية للاستمرار فى قتالها لقوات الجيش اليمنى الداعم للشرعية، ومواجهة الضربات الجوية لقوات التحالف العربى بقيادة السعودية، فضلا عن العلاقة التى تربط

جماعة أنصار الله الحوثية بحزب الله فى لبنان، بسبب التوافقات الإقليمية بينهما، ودعم حزب الله لتحركات الحوثيين فى اليمن، وهو ما عكسته زيارة وفد الحوثى للحزب فى الضاحية الجنوبية فى ١٩ أغسطس ٢٠١٨(٤٥).

٥- تقوية التحالفات بين القوى الإقليمية والفواعل المسلحة: فقد نشأت فى الإقليم خريطة جديدة من التحالفات بين الدول والفواعل المسلحة ما دون الدولة، بهدف دعم النفوذ الإقليمى لبعض الدول، عبر توظيف هذه الميليشيا، أو تلك كوكيل فى الصراعات الداخلية. وتعد إيران من أبرز القوى الإقليمية التى تجيد تقوية التحالفات مع هذا النمط من الفاعلين فى منطقة الشرق الأوسط، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، وعقب الحراك الثورى العربى عام ٢٠١١(٤٦).

وقد تم ذلك من خلال بناء شبكة من التحالفات الإقليمية مع الحركات والتنظيمات التى تنتهج أدوات العنف والإكراه المختلفة فى نهجيها الفكرى والحركى، المناوئة لنظم الحكم فى دولها، ومن ذلك جماعة أنصار الله الحوثية فى اليمن، وحزب الله فى لبنان، والتنظيمات الشيعية المسلحة فى العراق، مثل الحشد الشعبى، وجيش المهدى، والتنظيمات الشيعية المسلحة الإيرانية فى سوريا، بما عزز من نفوذ طهران فى دول الصراعات بالإقليم، وامتلاك أوراق مساومة لتعظيم حضورها فى أية تسويات مستقبلية من ناحية، وامتلاك خيارات للردع فى مواجهة احتمالات الاعتداء من الولايات المتحدة أو إسرائيل من ناحية أخرى(٤٧).

تقدم جماعة أنصار الله الحوثية فى اليمن مثالا حيا على التوظيف المنهج من قبل طهران مع ميليشيا ما دون الدولة، خاصة بعد صعودها للسلطة، حيث دشن الحوثيون أولى الرحلات الجوية للطيران الإيرانى "ماهن إير" فى أول مارس ٢٠١٥ من طهران إلى صنعاء، بواقع أربع عشرة رحلة أسبوعيا، دون ضرورة حقيقية لتسيير هذا العدد من الرحلات. وصرحت طهران بأن الطائرات تحمل على متنها مساعدات طبية، فيما اتهمتها الحكومة الشرعية بأن الطائرات تنقل أسلحة وذخيرة، وخبراء إيرانيين(٤٨). كما نظمت جماعة أنصار الله الحوثية، فى النصف الأول من مارس ٢٠١٥، زيارة رسمية إلى طهران ضمت القيادات الأمنية داخل المؤسسات الحكومية فى صنعاء، والمحسوبة على الحوثيين، دامت قرابة أسبوعين، فى إطار ما سمى حينها "تعزيز علاقة التعاون بين صنعاء وطهران"(٤٩).

كما أن جماعة أنصار الله الحوثية، فى صراعها العسكرى مع قوات التحالف العربى بقيادة الرياض، باتت تتحرك كقوة نظامية تسيطر على نطاق جغرافى محدد، تستخدم فيه الأسلحة النوعية التى تصل إلى حد استخدام الصواريخ الباليستية، والطائرات من دون طيار لإصابة أهداف حيوية لدى خصومها من الدول، وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية، لاسيما مع تجنب التكلفة السياسية والاقتصادية المباشرة المرتبطة بالتورط العسكرى فى دولة أخرى. فعلى سبيل المثال، إن إقدام إيران على استخدام الصواريخ الباليستية ضد الرياض سوف تترتب عليه ردود فعل قوية من المجتمع الدولى ضد طهران، وهو ما لا تستطيع تحمُّل تكلفته، ولذلك عمدت إلى دعم جماعة أنصار الله الحوثية كبديل آمن.

ثالثا- تأثيرات صعود الحوثيين فى الاستقرار الإقليمى:

تتعدد التأثيرات الناجمة عن بقاء ميليشيا الحوثى فى السلطة باليمن، على النحو التالى:

١- إضعاف احتكار الدولة اليمنية للقوة: وتنازع الشرعية الداخلية، نتيجة تصدع المؤسسات العسكرية والأمنية وتعطيل عملها، وإحلال الميليشيا محلها، فضلا عن انتشار مكثف للأسلحة الثقيلة، والمتوسطة، والخفيفة فى أيدى اليمنيين، على نحو يؤدى تلقائيا إلى انهيار احتكار الدولة للاستخدام الشرعى للقوة فى مواجهة مواطنيها، نظرا لأمور مختلفة تتعلق بالدفاع عن النفس، أو الأخذ بالثأر، أو لممارسة العدوان، أو لأسباب أخرى، وازدادت قوة السلاح الخاص فى مواجهة سلاح الدولة(٥٠).

وكان ذلك جزءا من الخطة المحكمة لجماعة أنصار الله الحوثية لإفراغ مؤسسات الدولة، كما فعل حزب الله لمصلحة مؤسساته وجيشه وأجهزة استخباراته، وأصبح الحوثيون هم الحاكم الفعلى والمسيطر على المؤسستين العسكرية والأمنية، وعلى الإعلام الحكومى، والبنك المركزى، والقضاء، فى إشارة إلى تهاوى مؤسسات الدولة(٥١). كما أسهم تعدد الولاءات داخل الجيش اليمنى إلى انقسام الوحدات القتالية، بما يعبر عن مصالح الأطراف المختلفة المتحاربة(٥٢)، وهذه الانقسامات المزمنة يمكن أن تقوض أى عملية انتقال سياسى. وتحتاج عملية إعادة الهيكلة إلى أن تكون مصحوبة بجهد للتوصل إلى توافق سياسى شامل، وأهمية فرض قواعد لا تستند إلى المحاصصة الحزبية فى إدارة الجيش والأمن(٥٣).

على المستوى السياسى، أدى تزايد الاستقالات والانشقاقات من الوزراء والمسئولين إلى تعثر إدارة الحكومة الشرعية لشئون الدولة على المستوى المركزى فى العاصمة، أو على مستوى المحافظات، التى وقعت فى قبضة الحوثيين، أو فى قبضة عناصر القاعدة، مثل محافظتى أبين ولحج. وصار الولاء للأحزاب والقوى السياسية أقوى من الولاء للوطن، وأسهم كل ذلك فى فقدان الدولة تماسكها، حيث عمدت ميليشيا الحوثى إلى تشكيل اللجان الثورية لإدارة مؤسسات، وهيئات، ومحافظات بالدولة. ووصل الأمر إلى تعيين محافظين لكل محافظة، الأول يمثل الحكومة الشرعية، والثانى ينفذ توجهات الحوثيين، وذلك فى إطار فوضى لم يشهدها اليمن من قبل(٥٤).

٢- تزايد النزعات الانفصالية: حيث عاد طرح مشروع الانفصال الجنوبى مجددا، بعد اشتداد حدة الصراع اليمنى بعد استيلاء الحوثيين على السلطة بالقوة المسلحة، فى إطار أكثر مؤسسية عن الطرح السابق الذى ظهر بعد ثورة فبراير ٢٠١١، وأصبحت هناك مؤسسة (المجلس الانتقالى الجنوبى) تقود مشروع الانفصال، ولديها قوة سياسية وأمنية وقاعدة جماهيرية وتحالفات جهوية، ولم يعد لديها المبرر السابق الخاص بأهمية

توافق القوى المحلية على صيغة العلاقة مع الجنوب، كما أنها تلقى دعما من أطرافا إقليمية، ومن بعض دول قيادة التحالف العربى(٥٥).

هنا، تجدر الإشارة إلى أن الصيغة المقترحة لمشروع الانفصال تقوم على تشكيل سلطة انتقالية، وهى الصيغة التى وردت فى "إعلان عدن التاريخى" فى ٤ مايو ٢٠١٧، والتى بموجبها تم تشكيل قيادة سياسية فى الجنوب، وتفويض العميد عيدروس الزبيدى لإدارة وتمثيل الجنوب لتحقيق أهدافه وتطلعاته. وتشكل المجلس الانتقالى فى إطار صدامى مع الحكومة الشرعية، وهو ما ظهرت مؤشراته فى فبراير ٢٠١٧، عندما مُنع الرئيس منصور هادى من الهبوط فى مطار عدن الدولى، واضطر إلى الانتقال إلى جزيرة سقطرى بأوامر من قيادة الحزام الأمنى فى مطار عدن(٥٦).

وقد عكس الإعلان عن تشكيل المجلس السياسى الانتقالى لإقليم عدن حالة الارتباك السياسى باليمن، وهو ما أتاح المجال أمام بعض القوى السياسية، مثل حزب التجمع اليمنى للإصلاح (الإخوان المسلمون)، والحوثيين للاستفادة من هذه التغيرات، بهدف ضمان مكان بارز لها فى العملية السياسية خلال الفترة المقبلة، فى ظل إخفاق الرئيس عبدربه منصور هادى فى إدارة شئون الدولة، وتكريس الشرعية فى المناطق المحررة بالجنوب، الأمر الذى دفع ببعض القيادات الجنوبية إلى عدم الالتزام بقرارات الحكومة الشرعية، والاتجاه نحو استقلالية قراراتهم، واتخاذ مزيد من القرارات الأحادية بعيدا عن الحكومة الشرعية، وملء الفراغ السياسى فى الجنوب، الأمر الذى أسهم فى توفير البيئة الحاضنة والمناخ السياسى الملائم لقوى الحراك الجنوبى لاتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل دعم جهودها لإعلان دولة الجنوب والانفصال عن اليمن(٥٧).

استند قادة الحراك الجنوبى إلى عدد من الركائز التى رأوا –من وجهة نظرهم– أنها تسهل من عملية تشكيل المجلس كإجراء أولى لإعلان انفصال الجنوب، ومن ذلك ما يلى: تأييد جماعة الحوثى، حيث أعلن الحوثيون تأييدهم لإعلان تشكيل المجلس السياسى الانتقالى فى عدن برئاسة الزبيدى بوصفه مثلا للجنوب حتى يتسنى لهم تقرير مصيرهم وتخليهم عن شرعية الرئيس عبدربه منصور هادى. ورأى المجلس السياسى الأعلى فى صنعاء أن مجلس عدن حليف استراتيجى جديد له، وأنه سيكون منسجما معه لحين التنسيق والتحاور بين المجلسين بعيدا عن حكومة الرئيس "هادى"(٥٨)، فضلا عن موالاة بعض قادة الجنوب، ومن ذلك تأييد محافظ لحج ناصر الخبجى المعين من الرئيس هادى لمشاركته عضوا فى المجلس السياسى الانتقالى لعدن، وقد دافع عن عضويته فى قوام هذا المجلس، وهو مؤقف مؤيد جاء من قبل أحد المسئولين فى الحكومة الشرعية، ورأى أن وجوده فى السلطات المحلية والمجلس لا يتعارض مع شرعية الرئيس هادى، كما أعلن تأييده لقضية شعب الجنوب وأهدافها. ودافع عن المجلس الانتقالى بصفته جاء لسد الفراغ السياسى فى الجنوب، والذى حدث بشكل متعمد لتهميش قضية شعب الجنوب خلال السنوات الماضية(٥٩).

فى حين رفضت الحكومة الشرعية هذا التوجه الانفصالى، حيث أعلنت الحكومة الشرعية، فى بيانها الصادر فى ١٢ مايو ٢٠١٧، رفضها للمجلس السياسى الجنوبى، وأنه عمل لا أساس له، خاصة أنه يستهدف وحدة اليمن، ولا يخدم سوى مصلحة الميليشيات الحوثية وحليفتها إيران. فهذا الإجراء يتنافى مع المرجعيات الثلاث المتفق عليها محليا، وإقليميا، ودوليا (مخرجات الحوار الوطنى الشامل – المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية – قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ والقرارات ذات الصلة). ويكفل هذا البيان للحكومة اتخاذ ما تراه من إجراءات لمواجهة هذا الانقلاب والقضاء عليه، الأمر الذى قد ينذر باندلاع مواجهات عسكرية فى الجنوب(٦٠).

وتجدد الصدام مرة أخرى فى سبتمبر ٢٠١٧ بين قوات الحزام الأمنى وقوات الحماية الرئاسية الموالية للشرعية فى عدن(٦١)، فى حين كان الصدام الأكبر فى نهاية يناير ٢٠١٨، ولكن تم احتواؤه بعد تدخل قيادة التحالف، وانتهى بتسليم النقاط الأمنية التى كانت محل نزاع بين الجانبين إلى قوات الحزام الأمنى على نحو يعكس دلالتين: أولاهما: تقليص حدود القيادة والسيطرة للحكومة الشرعية فى الجنوب بحيث لا يسمح لها بأن تتجاوز نطاقها الجغرافى بحسبانها "ضيفا مؤقت" لحين تحرير الشمال. ثانيتهما: تحجيم السلطات الأمنية للحكومة الشرعية، حيث رئى أن قوات الحزام الأمنى لها حق الانتشار فى جميع أرجاء عدن وحمايتها، وتعد نواة لتشكيل جيش جنوبى(٦٢).

من ثم، أصبح دور قوات الأمن الموالية للحكومة الشرعية يقتصر على تأمين الجنوب، وبالتبعية تحجيم حدود السلطة السياسية للحكومة الشرعية فيما يتعلق بالجنوب، لكن لها أن تمارس صلاحياتها السياسية بشكل عام، وهو ما لا يتعارض مع المشروع الانفصالى الذى يتنامى، مع الأخذ فى الحسبان أن هناك مجموعة من التحديات التى تواجه هذا المشروع، داخليا، وإقليميا، ودوليا. فهناك تباين بين الأطراف الجنوبية حول المشروع، فضلا عن عدم التوافق بين قيادة التحالف والمجلس الانتقالى الجنوبى بشأن قرار الانفصال، وكذلك غياب التوجه الدولى الداعم لتبنى الانفصال أو استقلال الجنوب(٦٣).

يأتى ذلك فى ظل تصاعد الأطروحات الداعية لتبنى صيغ الفيدرالية فى حالات عربية مختلفة، مثل ليبيا وسوريا، لاسيما فى ظل ما يعترى الدولة من ضعف وتفكك، وما يحيط بها من مطالب انفصالية. ونظرا لتوزع امتلاك القوة العسكرية بين أطراف مختلفة داخل الدولة الواحدة، فقد أدى ذلك لتكريس أوهام القوة لدى بعض القطاعات المجتمعية المسلحة بضرورة انفصالها عن الوطن الأم، وإيجاد كيانات بديلة تستحوذ فيها على السلطة، وتتمع من خلالها بالثروة الاقتصادية على شاكلة مناطق تمركز الأكراد فى شمال شرق سوريا، وبرقة الزنتان فى ليبيا، وإقليم كردستان فى العراق، الأمر الذى يفسر مركزية دور القوات المسلحة كنواة صلبة فى مواجهة الكيانات العنيفة ما دون الدولة(٦٤).

٣- ***إطالة أمد الصراعات الداخلية:*** فانتشار السلاح بين

التنظيمات المسلحة من شأنه أن يسهم فى استمرار اشتعال الصراع اليمنى، وكذلك عرقلة حدوث تسوية أو التوصل إلى توافقات سياسية بين أطرافها، مما يؤدى إلى إطالة أمد الصراع. يرتبط بذلك تشكل "اقتصادات الصراعات"، حيث يندمج الكثير من الميليشيات المسلحة مع العصابات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية فى بلورة شبكات ظل من التجارة غير الشرعية العاملة فى تهريب الأسلحة، أو المخدرات، أو البشر، أو النفط، أو السلع، أو الآثار، عبر استغلال "الحدود السائبة" بين السعودية واليمن(٦٥).

لعل نضج هذا النمط من الاقتصادات ازداد بعد سيطرة جماعة أنصار الله الحوثية على مناطق متفرقة من اليمن، فضلا عن تبلور قوى اجتماعية مستفيدة من استمرار الصراع، حيث توجد مصالح مادية لعدد من الأطراف، مما يجعلهم أكثر حرصا على ديمومة هذا الصراع، بسبب المكاسب المادية التى يحصلون عليها، والتى من المؤكد أنهم سوف يفقدونها فى حالة انتهاء الصراع، وسكوت المدافع، وبدء الجلوس إلى موائد التفاوض بغرض التحول من الحرب إلى السلام(٦٦).

٤- تهديد أمنى مباشر لدول الجوار الجغرافى لليمن: وهو ما ينطبق على دول الخليج، على نحو ما برز جليا فى إطلاق الصواريخ الباليستية على المناطق الحدودية السعودية، وتحديدا فى جيزان، ونجران، وعسير، بل ووصل إلى حد استهداف المطار فى العاصمة الرياض، واتخاذ الميليشيات المسلحة معاقلها الجغرافية فى اليمن لتخزين الأسلحة، واتخاذها مسرحا لإطلاق الصواريخ الباليستية باتجاه السعودية والمناطق اليمنية المحررة.

لعل ما يؤكد ذلك اتهام وزارة الخارجية اليمنية، فى ١٢ أبريل ٢٠١٨، إيران بتحويل مبنى سفارتها فى العاصمة صنعاء إلى مخازن للأسلحة والمتفجرات والصواريخ، علاوة على كونها مركز تدريب للميليشيا وغرف عمليات يجتمع فيها المستشارون العسكريون الإيرانيون مع قيادات الميليشيات. واستنكرت الخارجية فى بيان رسمى تدخل إيران فى الشأن اليمنى لدعم الانقلاب، وتشجيع الفوضى، وعدم الاستقرار(٦٧).

٥- إعطاء الصكوك لمزيد من التدخلات الدولية والإقليمية فى الشئون الداخلية: فلم تعد هناك قدسية تتعلق بالسيادة الوطنية، إذ تدعم بعض القوى الإقليمية والدولية أحد الجيوش الموازية داخل هذه الدولة أو تلك على نحو حوَّل طبيعة الصراعات المسلحة فى الإقليم من النطاقات الداخلية إلى الأبعاد الإقليمية الممتدة، لاسيما أن الاتجاه إلى تسوية غالبيتها –إن لم تكن جميعا– مرهون بتوازنات إقليمية وتفاهمات دولية، وهو ما ينطبق على الصراع اليمنى. حيث تعمل ميليشيا الحوثى بتحركاتها على دعم الدور الإقليمى الإيرانى، خاصة بعد تدريب"كتائب بدر" داخل إيران ولبنان، بالتنسيق مع حزب الله، بحيث يحقق الاستعانة بهذه الميليشيات هدفين رئيسيين: تمكين الحوثيين من استعادة سيطرتها على المناطق والمواقع التى تفقد سيطرتها عليها من جهة، وتعزيز الدور الإيرانى داخل اليمن من جهة أخرى(٦٨).

ثمة سعى إيرانى واضح لتحويل اليمن إلى مركز نفوذ، أو على الأقل تحويل ميليشيا الحوثى إلى نموذج آخر لحزب الله فى لبنان، خاصة بعد قيام الثورة اليمنية فى فبراير ٢٠١١، يكون حليفها فى شبه الجزيرة العربية. ساعدها على ذلك الزيارات المتعددة التى قامت بها القيادات الدينية والشبابية الحوثية لإيران على مدى عقدين من الزمن. كما ارتفع عدد المنح والمقاعد الدراسية فى الجامعات الإيرانية، والحوزات الدينية المخصصة لأتباع الحوثى. واستطاعت إيران – إلى جانب الحوثيين – تغليب المصالح السياسية على الاختلافات الدينية بين المذهبين الزيدى والجعفرى الاثنى عشرى(٦٩).

يؤدى هذا السلوك إلى تنفيذ أجندة إيرانية تقوم على تحقيق المصالح الاستراتيجية لطهران فى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وفى اليمن بشكل خاص. إذ إن هذه التشكيلات فى صفوف ميليشيات الحوثيين تعد جزءا من مشروع طهران التوسعى فى المنطقة، واستنساخ نموذج ميليشيات حزب الله فى لبنان، وميليشيات الحشد الشعبى فى العراق، بما يخدم توجهات السياسات الطائفية والعدائية لإيران ضد دول المنطقة(٧٠). وبغض النظر عن توسع إيران، فإنها تستثمر فى الحوثيين بنسبة قليلة جدا، فيما إذا تمت مقارنة ذلك بما تقوم بتسخيره لحلفائها فى العراق، وسوريا، ولبنان، حتى قبل بدء الحرب.

يفهم من ذلك أن تزايد قدرات الفواعل المسلحة من غير الدول يعكس رغبة بعض القوى الإقليمية فى توظيفها كوكلاء فى الصراعات المختلفة لتعزيز نفوذها إقليميا، عن طريق إمدادها بخبرات وتكتيكات ومعدات قتالية كانت مقصورة لعقود على الجيوش النظامية، ثم صارت بأيدى الفاعلين الجدد، مثل الصواريخ المضادة للدبابات أو الطائرات، وصواريخ أرض جو، فضلا عن أنظمة الاتصالات المشفرة، والتى تساعدها على استهداف البنية التحتية، والقواعد العسكرية، والبعثات الدبلوماسية(٧١).

٦- اضطراب الأمن البحرى والملاحى: يمتد تأثير صعود جماعة أنصار الله الحوثية إلى السلطة إلى حرية الملاحة والتجارة فى البحر الأحمر، وعبر مضيق باب المندب، والذى يعد أحد أهم الممرات المائية فى العالم، ويمر من خلاله نفط الخليج العربى وإيران إلى الأسواق العالمية فى أوروبا. ولاشك فى أن وجود الحوثيين على مدخل البحر الأحمر سيكون حضورا بالوكالة لإيران، لاسيما فى ظل اقتناع إيرانى بوجود علاقة وثيقة بين تطورات منطقة القرن الإفريقى من جانب، وحقها فى حماية مصالحها، وتوسع نفوذها الإقليمى من جانب آخر.

وقد استهدفت ميليشيا الحوثى ناقلات النفط السعودية، فى ٢٦ يوليو ٢٠١٨(٧٢)، بحيث قررت الرياض تعليق جميع شحناتها بشكل مؤقت إلى أن تصبح الملاحة خلاله آمنة، الأمر الذى يشير إلى تحول اليمن إلى منصة لتهديد الملاحة فى البحر الأحمر، على حد تعبير الرئيس المصرى عبدالفتاح السيسى، خلال لقاء صحفى مشترك مع الرئيس اليمنى منصور هادى(٧٣)، على نحو يؤثر بالضرورة فى الأمن القومى العربى،

ويمس الأمن القومى المصرى، وهو ما يتطلب تنسيقا مستمرا بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر، لاسيما فى ظل تخوفات من جانب الحكومة الشرعية فيما قد يقدم عليه الحوثيون، حال هزيمتهم فى معارك الحديدة(٧٤).

رابعا- السيناريوهات المستقبلية لميليشيا الحوثى فى اليمن:

تتعدد السيناريوهات المطروحة بشأن مستقبل ميليشيا الحوثى والمرتبط بمسارى الصراع والسلم فى اليمن، والتى يمكن إلقاء الضوء عليها، كالتالى:

السيناريو الأول: استمرار نمط السلطة ذات الرأسين فى اليمن، عبر تواصل سيطرة الحوثيين كميليشيا مسلحة على جزء من السلطة فى شمال اليمن، مقابل سيطرة الحكومة الشرعية على غالبية مدن جنوب اليمن، وبقاء الرئيس اليمنى عبدربه منصور هادى فى السلطة بدعم إقليمى ودولى، وإدارة ما أمكن من شئون الدولة والحكومة من العاصمة المؤقتة عدن، والرياض أيضا، بالقدر الذى تسمح به معطيات الواقع السياسى والاقتصادى، وفى إطار المساحات الجغرافية التى تسيطر عليها الحكومة الشرعية، فى حين توجد مناطق تشهد سيطرة مزدوجة من الطرفين، الأمر الذى يؤدى إلى احتدام المواجهة المسلحة، واتساع دائرة العنف. يقوم هذا السيناريو على افتراض بقاء الوضع الراهن لفترة دون حسم عسكرى أو تسوية سياسية(٧٥).

يعنى ذلك، فى التحليل الأخير، استمرار حالة من الاستقطاب والازدواجية فى مؤسسات الدولة، بسبب استمرار سيطرة سلطة انقلابية على العاصمة تحكم وفق مشروع سياسى يحمل طابعا طائفيا، ويقصى الأطراف المختلفة معه، ويتجه إلى تشكيل مجموعات مسلحة موازية للدولة تمثل ذراعه "الميليشياوية". تتمثل ملامح هذا السيناريو فى تقسيم اليمن إلى مناطق نفوذ وسيطرة، عبر شكل يشبه السلطة ذات الرأسين أو دولتين، الأولى فرضها الأمر الواقع والقوة المسلحة، والثانية تمتلك الشرعية والدعم الإقليمى والدولى(٧٦).

يصاحب هذا السيناريو استمرار المواجهات الميدانية بين قوات الجيش الوطنى الداعم للشرعية والمقاومة الشعبية تحت سيطرة وغطاء جوى ودعم لوجيستى على الأرض من قبل قوات التحالف العربى ضد ميليشيا الحوثى وبعض القوات الموالية للرئيس السابق على عبدالله صالح دون قدرة أى طرف منهما على حسم المعركة لمصلحته. إلا أنه لا يمكن التعويل على استمرار هذا السيناريو لمدى زمنى متوسط أو طويل، لأن الصراع فى اليمن غير صفرى(٧٧).

فتصاعد تكلفة الاستمرار فى المسار العسكرى، وعدم قدرة أى طرف على الحسم الكامل للصراع لمصلحه سيؤديان لسيادة منطق توازن الضعف بين الأطراف الداخلية المنخرطة فى الصراع اليمنى، خاصة فى ظل انتقال الصراع من حالة الحرب المحدودة إلى وضعية الحرب الممتدة التى لا يتمكن أى طرف من إنهائها بانتصار كامل على الخصوم. فى إطار هذه الحالة، تحكم تفاعلات الأطراف رؤية استراتيجية تقوم على الحفاظ على مناطق التمركز، وعدم التورط فى تصعيد غير محسوب، وتثبيت حالة الصراع دون التوصل لتسوية تنهى الصراع أو تحقق الحسم العسكرى الكامل لأى من الأطراف اليمنية(٧٨).

يرتبط ترجيح هذا المسار بعدة أمور، أولها نماذج الصراعات بالإقليم، حيث لم تتمكن أى من أطراف الصراعات الأهلية فى سوريا، والعراق، وليبيا من حسم الصراع بصورة كاملة لمصلحتها، نتيجة تعقد أبعاد هذه الصراعات، وتعدد الفاعلين فيها، واستنادهم إلى دعائم اقتصادية تكفل لهم قدرة على الاستمرار فى الصراع، وتعارض مصالح القوى الإقليمية الداعمة لأطراف الصراع، لاسيما أن الصراع فى اليمن ليس بين الحكومة الشرعية والحوثيين، وإنما بين قوى إقليمية (السعودية وإيران)، علاوة على إشكاليات التعافى الفعال بعد الصراعات(٧٩).

بالإضافة إلى أمر آخر يتمثل فى تضاعف تكلفة التصعيد. فمن المرجح أن يؤدى الاستمرار فى التصعيد لزيادة تكلفة الصراع على مختلف الأطراف. ويمتد ذلك لحلفائهم الإقليميين، خاصة السعودية، بعد استمرار الهجمات الحوثية على المناطق الحدودية، وارتفاع الخسائر البشرية فى صفوف قوات حرس الحدود، مما سيؤدى لتحولات سلبية فى توجهات الرأى العام تجاه استمرار حرب اليمن، بخلاف استنزاف الموارد المالية، نتيجة الدعم المالى والعسكرى المتواصل للحكومة اليمنية. وينطبق ذلك أيضا على التعثر المالى الذى قد تواجهه إيران، لاسيما مع بدء المرحلة الثانية من توقيع العقوبات الأمريكية عليها فى ٥ نوفمبر٢٠١٨.

فضلا عن أمر ثالث وأخير يتعلق بتهديدات التنظيمات الإرهابية، إذ يؤدى استمرار التصعيد من جانب الحوثيين إلى تمدد بعض التنظيمات على حساب الميليشيات، وتحوُّل اليمن إلى إحدى بؤر التنظيمات الإرهابية فى الإقليم، بعد فقدان مناطق نفوذها الرئيسية بشكل كبير فى العراق وسوريا، الأمر الذى يرتبط بسيطرة تنظيم القاعدة فى اليمن على بعض مناطق شبوه، وأبين، وحضرموت، وسعى بعض الخلايا المنتمية لتنظيم "داعش" لانتزاع السيطرة من القاعدة، ومحاولة إعلان بعض المناطق اليمنية ولايات تابعة لتنظيم "داعش"، وهو ما قد يمثل تهديدا لنفوذ الحوثيين فى محاولة السيطرة الكاملة على اليمن. وقد يعد نافذة فرصة لهم فى حال إدماجهم فى السلطة والتعاون مع قوات التحالف العربى فى مرحلة لاحقة لمواجهة إرهاب القاعدة و"داعش"، على نحو يعزز من شرعيتهم على المستوى الدولى.

السيناريو الثانى: إدماج الحوثيين فى السلطة السياسية بعد إدراك صعوبة فرض سيطرتهم على البلاد ككل، وإخضاع القوى السياسية للقبول بالأمر الواقع الذى يحاولون فرضه على الجميع لفترة طويلة، وبالتالى قبولهم بأن يكونوا قوة سياسية تشارك فى التفاعلات السياسية كبقية القوى اليمنية، وهو ما يتحقق عبر اتفاق أطراف الصراع على صيغة جديدة للتسوية السياسية، بعد الوصول لمرحلة "الإنهاك المتبادل"، بحيث تستوعب هؤلاء ضمن نموذج قد يكون أقرب إلى حالة "حزب الله" فى لبنان(٨٠)، ليستحوذ الحوثيون على تمثيل أو حصة فى الأجهزة الأمنية، والقوات المسلحة، والبرلمان، والحكومة، على نحو يرسخ النفوذ الإيرانى الذى امتد إلى

العاصمة العربية الرابعة بعد لبنان ودمشق وبغداد(٨١)، وهو ما يشير إليه عدد من التصريحات الرسمية الإيرانية(٨٢).

يستند هذا السيناريو إلى افتراض موافقة طرفى الصراع: الحكومة اليمنية الشرعية، والقوى السياسية الموالية لها من جهة، والحوثيين من جهة أخرى، على الوصول إلى صيغة اتفاق جديدة تخرج الحوثيين من دائرة كونهم ميليشيا إلى لعب دور رئيسى كحزب الله يمكنهم من تشكيل تحالفات يديرون من خلالها مشروعهم السياسى. يتوقف تحقيق هذا السيناريو على القدرة على الوصول لتوافق بين الأطراف المختلفة، وانسحاب الحوثيين من صنعاء، ورفع يدهم عن إدارة مؤسسات الدولة، واحتواء التأثيرات المترتبة على ذلك، بما يقلل من آثارها على الأوضاع الداخلية(٨٣).

يعزز من فرص تحقيق هذا السيناريو رغبة الأطراف الداخلية والإقليمية فى التوصل إلى تسوية مقبولة لإيقاف الاقتتال، والضغط الدولى من جانب القوى الدولية الكبرى، خاصة واشنطن ولندن، لإيقاف الحرب، والتوصل إلى تسوية سياسية باتجاه استيعاب الحوثيين فى السلطة داخل اليمن(٨٤).

فقد دعا وزير الخارجية الأمريكى مايك بومبيو، فى ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨، إلى ضرورة وقف الحرب المتواصلة فى اليمن، وعقد جولة مفاوضات جديدة برعاية أممية بين أطراف الصراع فى اليمن، ودعم جهود المبعوث الأممى، مارتن جريفيث، على أن تعقد هذه المفاوضات فى نوفمبر ٢٠١٨ من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة لمعالجة القضايا الأساسية للصراع، ونزع السلاح من الحدود، حتى تصبح الأسلحة الكبيرة تحت المراقبة الدولية، وذلك لتحقيق هدف نهائى، هو التسوية السياسية لهذه الأزمة(٨٥)، التى تسببت فى كارثة إنسانية متفاقمة، فى ظل استمرار العمليات العسكرية بين القوات الموالية للشرعية، المدعومة بالتحالف العربى، والميليشيات، الحوثية المدعومة من إيران(٨٦).

يلاحظ فى البيان الذى أصدره بومبيو فى هذا الشأن دعوته قوات التحالف العربى لوقف عملياتها العسكرية فى المناطق المأهولة بالسكان، وفى الوقت نفسه، توقف الميليشيات الحوثية عن إطلاق الصواريخ الباليستية التى تستهدف مواقع مدنية سعودية. وأعلنت رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماى، فى ٣١ أكتوبر ٢٠١٨ عن دعم بلادها للدعوة الأمريكية الخاصة بوقف التصعيد العسكرى فى اليمن على أن يكون وقف إطلاق النار فى شتى أنحاء البلاد بما يؤثر إيجابا فى مختلف مناحى الحياة، وأن يتم ذلك ارتكازا على اتفاق سياسى بين الأطراف المتحاربة باليمن(٨٧). كما صرحت وزيرة الجيوش الفرنسية، فلورانسبارلى، عن استنكارها لاستمرار هذه الحرب التى أدت إلى وجود أزمة إنسانية ليس لها مثيل فى العالم، وهو ما يتطلب العمل على إيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين، وسيتم التنسيق مع الأمم المتحدة لوقف هذه الحرب(٨٨).

ويظل التحدى مرهونا بمدى استجابة الحوثيين لهذه الدعوات الدولية(٨٩). والملاحظ أن التسوية المتصورة سوف تشهد إدماج الميليشيا الحوثية فى السلطة باليمن. ويطلق البعض على تلك المرحلة، من منظور إقليمى "ربيع الميليشيات"(٩٠). إذ إن المرحلة الحالية هى مرحلة تشكل جيوش جزئية فى ظل مسارات التسوية المتباطئة، وموازين القوى الفاعلة فى الصراع اليمنى، وهى مرحلة بينية بين الانهيار الشامل وإعادة البناء من جديد، على نحو يشير إلى أن هناك اتجاها يتبناه البعض بأن ثمة ضرورة لإدماج ميليشيا الحوثى مع الجيش الوطنى الداعم للشرعية لإعادة البناء، قائمة على الدور الذى ستلعبه فى ضمان تأمين الاستقرار المتدرج فى مرحلة ما بعد الصراع.

من ثم، يمكن القول إن تطور خريطة الصراعات فى الإقليم، مقابل خريطة إعادة البناء التكتيكى، أو الجزئى للجيوش، يعكس الشكل الذى ستكون عليه الأنماط الجديدة من الجيوش القادمة فى المنطقة، التى ستكون مختلفة بطبيعة الحال فى الأشكال والمهام عن الجيوش التقليدية، التى عرفتها المنطقة من قبل، كما أنها ستكون مخرجا جديدا لتداعيات بيئة الصراعات الحالية بأنماطها وتفاصيلها المختلفة، لاسيما مع دعم القوى الإقليمية إقامة علاقات سياسية، وتمويل وتسليح الفاعلين العنيفين غير الرسميين، وهو ما ينطبق على الحالة اليمنية فى ظل علاقة الحوثيين بحزب الله فى لبنان وإيران(٩١).

فى المقابل، هناك عدد من العوامل، التى قد تعيق تحقق هذا السيناريو، منها صعوبة تجاوز قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦، القاضى بتنفيذ مخرجات الحوار الوطنى، فضلا عن عدم قبول دول التحالف العربى لاستعادة الشرعية فى اليمن، وعلى رأسها السعودية، بتكرار نموذج حزب الله فى اليمن، لأنه سيصبح بمنزلة قوة تهديد لأمنها القومى على الحدود الجنوبية لها، وهو السيناريو الذى سعت العمليات العسكرية لقوات التحالف العربى إلى القضاء عليه، من خلال تحجيم القدرات العسكرية للحوثيين، بالإضافة إلى توقع معارضة قوى يمنية(٩٢).

يضاف إلى ذلك، عدم وجود حاضنة شعبية للحوثيين فى الجنوب اليمنى ومناطق أخرى تسمح لهم بالحضور والتأثير فى مساحات جغرافية مختلفة، كما فى حالة حزب الله اللبنانى الذى كان لدعمه من قوى عربية وإقليمية (سوريا وإيران) مبرراته بحسبانه مكونا رئيسيا للمقاومة ضد إسرائيل، علاوة على عدم امتلاك الحوثيين حزبا منظما متماسكا كحزب الله، بالإضافة إلى سعيهم إلى الاستحواذ، على أكثر من الشراكة فى السلطة، وعدم توافر المعطيات الجامعة الوطنية التى يمكن أن تدفع قطاع عريض من اليمنيين إلى الالتفاف حول الحوثيين(٩٣).

قد لا يكون لمعارضة هذا السيناريو أطراف من الداخل اليمنى فحسب، بل قوى إقليمية، حيث إنه من المرجح أن يؤدى انتشار الميليشيات المسلحة داخل اليمن إلى مزيد من عدم الاستقرار، خاصة مع تزايد أعدادها، وهو ما تزداد معه احتمالات تكرار نماذج ميليشيات فى دول مجاورة كالعراق وسوريا، وما لها من دور فى زعزعة الاستقرار الأمنى والسياسى داخل الدول متأثرة بتجاربها، على أمل أن يكون لها دور فى المشهد السياسى فيما بعد. كما سيؤدى تزايد أعداد الميليشيات إلى صعوبة نزع سلاحها فيما بعد مرحلة ما بعد التوصل إلى حل سياسى شامل للأزمة اليمنية وما ستفرضه من تداعيات سلبية على الأوضاع المجتمعية من حيث تهديد السلم المجتمعى للبلاد.

يؤدى ذلك إلى تعقد قضايا "اليوم التالى" بعد انتهاء الصراع اليمنى، بالنظر إلى صعوبة تسوية الصراعات الفرعية، حيث تظهر قضايا الثأر والتعويضات المالية، والإقصاء، والأيديولوجيات المختلفة، والانقسامات السياسية جاثمة على مشروعات الإدماج، بالإضافة إلى عدم رغبة بعض أطراف الصراع فى تسوية الملفات العسكرية تحديدا، كما فى موقف الحركة الحوثية فى اليمن، التى ترغب فى تكرار نموذج حزب الله اللبنانى، وترفض الاندماج فى المؤسسة العسكرية، أو التخلى عن الميليشيا المسلحة(٩٤). ولعل اللقاءات المباشرة بين عناصر من جماعة أنصار الله الحوثية بحزب الله، خلال عام ٢٠١٨ تعبر عن محاولة الحوثى التماهى مع حالة حزب الله(٩٥).

يضاعف من ذلك غياب رؤية استراتيجية وطنية لبناء الجيش اليمنى، والتى يمكن بناء عليها عملية إعادة هيكلة الجيش فى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، لاسيما مع تعاظم الانتماءات المناطقية والقبلية فى أسس التجنيد والترقى داخله، فضلا عن تعدد أنماط المعايشة العسكرية داخل اليمن، أى أثر التعايش مع جيوش مغايرة. ففى الحالة اليمنية الراهنة، فإن قوى التمرد على الشرعية خلطت بين قوى الجيش النظامى السابق، الموالى للرئيس على عبدالله صالح، والقوى الميليشياوية لجماعة أنصار الله الحوثية. هذا التعايش سيلقى بتداعياته على النسق النظامى للجيش فى عملية إعادة البناء فى حال حدوثها، إذ يقلل من رغبة الميليشيا فى الاندماج فى الهياكل النظامية، الأمر الذى يعكس ترددها فى الجلوس على مائدة المفاوضات. كما أن المملكة العربية السعودية تريد إنهاء حرب اليمن دون التسبب فى ظهور حزب الله جنوبى(٩٦).

السيناريو الثالث والأخير، هو تقاسم السلطة فى دولة فيدرالية(٩٧). يفترض هذا السيناريو إمكانية تقاسم السلطة بين طرفى الصراع عبر تسوية سياسية قائمة على تنفيذ المرجعيات الرئيسية لحل الأزمة اليمنية المتمثلة فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦، ومخرجات الحوار الوطنى، والمبادرة الخليجية، وآليتها التنفيذية، فى ظل النظام الفيدرالى الذى يتكون من عدة أقاليم، من خلال إجراء انتخابات عامة بإشراف دولى وإقليمى، تلتزم فيها جميع القوى السياسية بقبول نتائجها، عبر شراكة سياسية، أو استحواذ طرف على الحكم بقبول شعبى، ومعرفة مختلف القوى حجمها وحضورها الحقيقى دون فرض ذلك بالقوة المسلحة أو التدخل الخارجى، يتبعه الاستفتاء على دستور دائم يحدد شكل وصلاحيات الحكم والدولة.

قد يكون هذا السيناريو، وفقا لداعميه، الأقرب إلى التحقق، فى ضوء العديد من العوامل التى تعززه، منها إدراك الحوثيين للخسائر التى تلقوها فى المواجهات الميدانية التى أضعفت بشكل نسبى قدراتهم العسكرية الثقيلة، فضلا عن تأخر الحسم العسكرى وصعوبته، وعدم توقع قيادة التحالف العربى إطالة فترة الحرب، وتأثير غير متوقع للمتغيرات الإقليمية، سواء فى سوريا، أو اليمن، أو أزمات مفاجئة، علاوة على اقتناع قوات التحالف العربى بضرورة إعطاء فرصة للتفاوض السياسى للبحث عن مخرج للأزمة اليمنية، والاكتفاء بما حققته العمليات العسكرية، إضافة إلى مرونة القوى السياسية وقبولها إعادة النظر فى بعض مواد مخرجات الحوار الوطنى، والقبول بالفيدرالية التدريجية.

فى المقابل، يعيق تحقق هذا السيناريو التوجه العقائدى لدى جماعة أنصار الله الحوثية وإيمانها بأنها تحارب دفاعا عن الحق، وهو ما يجعلها غير مستوعبة للحسابات السياسية أو العسكرية(٩٨). وكذلك عدم جدية الرئيس اليمنى، عبدربه منصور هادى فى الوصول إلى تسوية سياسية مستقرة لاعتقاد سائد فى بعض الأدبيات بأن التسوية قد تفضى إلى استبعاده، ونقل سلطاته بشكل مرحلى.

من العرض السابق، يتضح أنه لا يمكن ترجيح سيناريو بعينه فى مواجهة السيناريوهات الأخرى، لأن اليمن يظل يواجه حالة أقرب إلى الصراع المفتوح. فالتحدى الآن هو تسوية الصراع بين الحكومة الشرعية وجماعة أنصار الله الحوثية، فى حين أن هناك صراعات أخرى تتعلق بقوى الحراك الجنوبى الذى يطالب بالاستقلال، لاسيما أن لديه قوة مسلحة تدافع عن مشروعه الانفصالى، وكذلك صراع كل هذه الأطراف فى مواجهة تنظيم القاعدة فى حضرموت، ومحاولات خلايا نائمة لتنظيم "داعش" لتهديد الاستقرار. يدعم ذلك إعلان الخارجية الأمريكية، فى ١٨ أكتوبر ٢٠١٨، رفع قيمة المكافأة المالية نظير تقديم معلومات تؤدى إلى اعتقال زعيم القاعدة فى جزيرة العرب، قاسم الريمى، من ٥ إلى ١٠ ملايين دولار، وذلك فى إطار برنامج "المكافآت مقابل العدالة" الذى أقرته واشنطن فى إطار حربها ضد الإرهاب(٩٩).

خلاصة القول: إن ميليشيا الحوثى حاولت توظيف آليات داخلية ومتغيرات إقليمية، خلال السنوات الأربع الماضية، للتحول من حرب العصابات إلى الاستيلاء على الدولة، والانتقال من تنفيذ الكمائن الصغيرة إلى استخدام الأسلحة الباليستية متوسطة المدى. وقدمت الورقة دراسة حالة عن كيفية قيام مجموعة مسلحة بالاستيلاء على ترسانات الدولة، والأموال المودعة فى البنك المركزى، والاستفادة من الدعم الإيرانى فى سياق حروب الوكالة بين الرياض وطهران، الأمر الذى أدى إلى زيادة مضاعفات عدم الاستقرار الإقليمى.

إلا أن تفاعلات الثلث الأخير من عام ٢٠١٨ تشير إلى إمكانية توظيف الوضع الإنسانى والسياسى المتدهور فى اليمن للضغط على الأطراف المتحاربة للجلوس إلى طاولة التفاوض، والسير فى اتجاه السلام عبر بعض القوى الإقليمية الميسرة للمفاوضات، مثل سلطنة عمان، مصحوبة بخطة اقتصادية وإغاثية، وتصور من الحكومة اليمنية الشرعية وقوات التحالف العربى فيما يخص سبل التعامل مع ميليشيا الحوثى، إذ يتعذر اجتثاثها، وهو ما أشارت إليه مفاوضات استكهولم. وبدون ذلك، ستفشل أى محاولات لبناء سلام مستقر ومستدام فى اليمن، لاسيما فى ظل وجود تعقيدات لا أول لها ولا آخر فى مرحلة ما بعد سكوت المدافع.

الهوامش :

١- لمزيد من التفصيل، انظر: عمرو موسى فى صالون التحرير: جيوش قطاع خاص تتجول فى الإقليم، الأهرام، القاهرة، ١٥ يونيو ٢٠١٤:

- Armed non-state actors: currents trends and future challenges , DCAF Horizon Working Paper, (Genve: the Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces), NO. 5, 2015, p.7.

٢- دوامة الفوضى: أثر الجيوش الموازية على الاستقرار فى الشرق الأوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٦. على الرابط التالى:

http://cutt.us/ilKP5

٣- يزيد صايغ، العسكريون والمدنيون وأزمة الدولة العربية، صدى كارنيجى، ١٠ ديسمبر ٢٠١٤. على الرابط التالى:

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=57466&lang=ar

4- Van den Berge, Analyzing Middle Eastern armed non state actors' foreign policy, Global Security Studies, Institute of Security and Global Affairs, Vol. 7, issues 3, Summer 2016, p.27.

5- Kenneth M.pollok, Facing the Iranian challenge in the Middle East: the role of Iranian-backed militias, The American Enterprise Institute (AEI) , 10 January 2017.

6- Ulrich Schneckener, Fragile statehood, armed non state actors and security governance, in Alan Bryden and Marina Caparini (editors) "Private Actors and Security Governance, (Genve: the Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces), December 2006, p.25.

http://psm.du.edu/media/documents/reports_and_stats/think_tanks/dcaf__bryden_caparini_private_actors_and_security_governance.pdf

٧- د. محمد عبدالسلام، نظرية الفراغ: التعامل مع المناطق الخالية من السيطرة فى الشرق الأوسط، اتجاهات الأحداث (أبوظبى: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، العدد ٢٦، ٢٠١٨، ص٦.

- Rajeey Chaudhry, Violent non-state actors: contours, challenges and consequences, CLAWS Journal Current Issue, Center for Land Warfare Studies, Winter 2013, p.173.

8- Maurice Herson (Editor), Armed non-state actors and displacement in armed conflicts, (Geneva: The Swiss Federal Department of Foreign Affairs), 2013, p.10.

٩- لمزيد من التفاصيل، انظر: د. علىّ الدين هلال، حال الأمة العربية: ٢٠١٣-٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير"، المستقبل العربى، العدد ٤٢٤، يونيو ٢٠١٤، ص٢٢. إيمان رجب، القوة المنافسة: مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول فى المراحل الانتقالية، السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، العدد ١٩٢، أبريل ٢٠١٣، ص ص٩-١٢.

10- Ersel Aydinli, Assessing violent non state actorness in global politics: a framework for analysis, Cambridge Review of International Affairs, The Cambridge University (Routledge), 2013, p.1

١١- مصطفى شفيق علام، التصعيد اللامتماثل: توظيف الميليشيات المسلحة فى الصراعات الإقليمية، مفاهيم المستقبل: اتجاهات الأحداث (أبوظبى: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، العدد ٢٦، ٢٠١٨، ص ص١٠-١١.

12- Eran Zohar, A New typology of contemporary armed non state actors: interpreting the diversity , Studies in Conflict and Terrorism, Rutledge, Vol. 39, No. 5, 2016, p.431.

١٣- الداخلية الأفغانية: ارتفاع أعداد الضحايا من قوات الأمن خلال الأسابيع الماضية، اليوم السابع، ١٢ نوفمبر ٢٠١٨. على الرابط التالى:

http://cutt.us/7MZC4

14- Wolfarm Lacher and Alaa Al-Idrissi, Capital of militias: Tripoli's armed groups capture the Libyan state. Briefing Paper, Security Assessment in North Africa, Small Arms Survey, The Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, June 2018.

15- Christopher Stille, Iran's role in Yemen's civil role, The Pardee Periodical Journal of Global Affairs, Boston University, Spring 2017, Vol. 2, issue 1, p.116.

https://pardeeperiodical.com/wp-content/uploads/06/2017/Stille_Christopher.pdf

16- Ulrich Schneckener, "Dealing with armed non-state actors in state and peace building: types and strategies", in Wolfgang Benedek, Christopher Daase, and Petrus Van dyne (eds), Transitional terrorism, organized crime and peace- building, (Palgrave: Basing Stok, 2010), p.229.

١٧- د. إيمان رجب، الهوية المركبة أم المصلحة محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول فى الشرق الأوسط، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ٢٥٥، أغسطس ٢٠١٥، ص٤٥.

18- Vincent Durac , The role of non state actors in Arab countries after the Arab uprising, in crisis and new agenda of the Arab states, Insitut Europeu De La Mediterrania. At the website: www.IEMED.Meditterranean yearbook, 2015.

19- Claudia Hofmann and Ulrich Schneckener, Engagement non-state armed actors in state and peace- building: options and strategies, International Review in the Red Cross, Cambridge University Press, Vol. 93, No. 883, September 2011, p.5.

20- Thomas Juneas, Iran's policy towards the Houthis in Yemen: a limited return on a modest investment, International Affairs, The Royal Institute of International Affairs, 2016, p.648.

21- Aoife Mccullough (ODI), "The legitimacy of states and non-state actors", The UK Department for International Development, paper is published on website of GSDRC on:http:// www.gsdrc.org.2015.

٢٢- صالح حميد، العراق .. دمج ميليشيات الحشد الشعبى الطائفى بالجيش، العربية نت، ٢٧ يوليو ٢٠١٦. على الرابط التالى:

http://cutt.us/yWopZ

٢٣- أبعاد ومحددات السياسة الخارجية للميليشيات المسلحة فى الإقليم، مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية، نقلا عن المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، ١٤ فبراير ٢٠١٥. على الرابط التالى:

http://rawabetcenter.com/archives/3923

24- D.A. Jeremy Telman, Non state actors in the Middle East: A challenge for the rational legal theory, Cornell International Law Journal, Cornell Law School, New york, Vol. 16, 2013, pp. 55-56.

25- Jerry M.Sharp, Yemen:civil war and regional intervention, Congress Research Paper, Congress Research Service, USA, 24 August, 2018.

٢٦- إيمان رجب (محرر)، Hybird Actor: تزايد تأثير الفاعل المهجن ومداخل التعامل معه فى الشئون الدولية، ملحق مفاهيم المستقبل، اتجاهات الأحداث (أبوظبى: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، العدد ٤، نوفمبر ٢٠١٤، ص٩.

27- Caroline A.hartzell and Matthem Hoddie, Crafting peace: power- sharing institutions and the negotiated settlement of civil wars (Pennsylvania State University press, University Park, 2007), p.76.

٢٨- إيمان رجب، اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول فى المنطقة العربية، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢، ص١٩.

٢٩- د. محمد مجاهد الزيات، توازن الضعف: سياسات استيعاب الفواعل المسلحة داخل الدول المنهارة، اتجاهات الأحداث (أبوظبى: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، العدد ٢٠، مارس-أبريل ٢٠١٧، ص٤٥.

٣٠- محمد عبدالله يونس، طور جديد من الردع فى مواجهة التهديدات غير التقليدية، ملحق تحولات استراتيجية (سياسات الردع)، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، العدد ٢١٣، يوليو ٢٠١٨، ص١٨.

31- Kess Van Derpijl, Arab revolts and nation state crisis, New Left Review, London, Vol70. (July- August 2011), pp. 27-28.

٣٢- مايكل نايتس، آلة الحرب الحوثية: من حرب العصابات إلى الاستيلاء على الدولة، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، المجلد ١١، العدد ٨، سبتمبر ٢٠١٨. على الرابط التالى:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-houthi-war-machine-from-guerrilla-war-to-state-capture

٣٣- د. حسنين توفيق إبراهيم، أزمة الدولة العربية وصراعات الهوية: مرحلة ما بعد الربيع العربى، كراسات استراتيجية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ٢٨٩، يونيو ٢٠١٨، ص١٠.

٣٤- أحمد علىبة، المعضلة اليمنية: الصراع على دولة مأزومة، كراسات استراتيجية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ٢٨٥، فبراير ٢٠١٨، ص٥.

٣٥- أحمد الشجاع، إيران والحوثيون بعد الثورة اليمنية (الرياض: مركز البحوث والدراسات، ٢٠١٢)، ص٩٥.

٣٦ أبوبكر أحمد باذيب، المعضلة اليمنية .. سيناريوهات ما بعد الحرب، كراسات استراتيجية، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ٢٦٣، أبريل ٢٠١٦، ص٥.

٣٧- انظر فى هذا الإطار: عبدالوهاب الروحانى، تعقيدات المشهد اليمنى: الإنقلاب على المبادرة الخليجية (١-٣)، الشرق الأوسط، لندن، ١٨ أكتوبر ٢٠١٤.

- مارايكاه ترانسفيلد، صعود الحوثيين فى اليمن، مركز كارنيجى للسلام الدولى، ٣١ أكتوبر ٢٠١٤. على الرابط التالى:

http://carnegieendowment.org/sada/57088

٣٨- ماذا يعنى سقوط صنعاء بيد الحوثيين؟، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٤. على الرابط التالى:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_954BA6EA.pdf

٣٩- أحمد علىبة، مرجع سابق، ص٦.

٤٠- نص بيان صادر عن مكتب الرئيس اليمنى، وكالة الأنباء اليمنية، ٢١ فبراير ٢٠١٥.

٤١- بيان خليجى: قررنا ردع الحوثى استجابة لطلب هادى، العربية نت، ٢٥ مارس٢٠١٥. على الرابط التالى:

http://cutt.us/OWm7e

٤٢- على ربيع، سقوط عمران يسلب الإخوان معقلهم ويضع الحوثيين على أبواب صنعاء، الحياة، لندن، ٢٠ يوليو ٢٠١٤.

٤٣- فتحى شمس الدين، كيف سيطر الحوثيون على صنعاء دون مقاومة من الجيش؟، بى بى سى عربى، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٤. على الرابط التالى:

http://www.bbc.com/arabic/interactivity/140924/09/2014_comments_yemen_houthi_overtaken_sanaa

٤٤- محمد عزالعرب، التهديدات العشرة: تداعيات شيوع الأسلحة الصغيرة على أمن دول الشرق الأوسط، تقرير المستقبل: اتجاهات الأحداث (أبو ظبى: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، العدد ٤، نوفمبر ٢٠١٤، ص ص١٠-١٢.

٤٥- انظر فى هذا الإطار: بدر القحطانى، تساؤلات وانتقادات رافقت لقاء متحدث الميليشيات الحوثية مع نصر الله فى لبنان، الشرق الأوسط، لندن، ٢٠ أغسطس ٢٠١٨. عبداللطيف نصر الله، لماذا استقبل نصر الله وفد الحوثى علانية؟، الأهرام، القاهرة، أول سبتمبر ٢٠١٨.

٤٦- لمزيد من التفصيل، انظر: نبيل البكيرى، التمدد الإيرانى فى اليمن .. علاقة إيران بجيرانها العرب ما بين التوتر والخصومة، الشرق الأوسط، لندن، ٩ يوليو ٢٠١٣. الحوثيون .. النسخة المشبوهة من حزب الله فى اليمن، الخليج، أبوظبى، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٥.

٤٧- د. حمود ناصر القدمى، مسارات الصراعات الداخلية فى اليمن، فى محمد عبدالله يونس (تحرير)، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة فى الشرق الأوسط، (القاهرة: المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية)، ديسمبر ٢٠١٥، ص٥٥.

٤٨- أول طائرة إيرانية تحط فى مطار صنعاء .. ووفد حوثى يتوجه إلى طهران، الشرق الأوسط، لندن، ٢ مارس ٢٠١٥.

٤٩- نصر المجالى، السلطة الانقلابية فى اليمن ترسل وفدا لطهران، إيلاف، ١ مارس ٢٠١٥. على الرابط التالى:

https://elaph.com/Web/News/3/2015/.987350html

٥٠- ضيف الله صالح، تصور حوثى بشأن السيطرة على صنعاء، (القاهرة: المكتب العربى للمعارف، ٢٠١٤)، ص١٧.

٥١- عارف أبوحاتم، تعطيل مؤسسات الدولة اليمنية، مأرب برس، ١٠ ديسمبر ٢٠١٤. على الرابط التالى:

https://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&id=40766

٥٢- أزمة اليمن مصدرها الرئيسى جيش متعدد الولاءات، العرب، لندن، ٣ فبراير ٢٠١٥.

٥٣- د. يزيد صايغ، الدول المتداعية: إصلاح قطاع الأمن فى ليبيا واليمن، مركز كارنيجى للشرق الأوسط، يونيو ٢٠١٥. على الرابط التالى:

http://carnegie-mec.org/18/06/2015/ar-pub-60455

٥٤- بسمة قضمانى ونائلة موسى (تحرير)، الخروج من الجحيم: إعادة بناء الأمن فى العراق وليبيا وسوريا واليمن، (مبادرة الإصلاح العربى، أغسطس ٢٠١٧)، ص١٤.

٥٥- أحمد علىبة، مرجع سابق، ص٥٠.

٥٦- كلمة الرئيس اللواء عيدروس الزبيدى بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لـ "إعلان عدن التاريخى"، الموقع الإلكترونى للمجلس الوطنى الانتقالى الجنوبى، ٣ مايو ٢٠١٨. على الرابط التالى:

http://stcaden.com/video/26

٥٧- تشكيل هيئة رئاسة المجلس السياسى الانتقالى فى جنوب اليمن، الوكالة الروسية للأنباء، ١١ مايو ٢٠١٧. على الرابط التالى:

http://cutt.us/dZDUd/

٥٨- المجلس الجنوبى اليمنى: النشأة والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ يونيو ٢٠١٧. على الرابط التالى:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/06/2017/.170613073548546html

٥٩- التحضير لمليونية دعم المجلس الانتقالى فى عدن، الجزيرة نت، ٢١ مايو ٢٠١١. على الرابط التالى:

http://cutt.us/JGSSR

٦٠- الرئاسة اليمنية ترفض تشكيل المجلس الانتقالى الجنوبى، بى بى سى عربى، ١١ مايو ٢٠١٧. على الرابط التالى:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39896764

٦١- ماذا يحدث بين قوات الحماية الرئاسية وقوات الحزام الأمنى فى عدن؟، الوكالة الروسية للأنباء (سبوتنك)، ١٧ سبتمبر ٢٠١٧. على الرابط التالى:
http://cutt.us/7IuiH /

٦٢- اليمن: القوات الموالية للسلطة والانفصاليون يتقاسمون السيطرة على أنحاء عدن، فرانس ٢٤، ٢٩ يناير ٢٠١٨. على الرابط التالى:
http://cutt.us/wuv6o

٦٣- أحمد علية، مرجع سابق، ص٥١.

٦٤- د. محمد عبدالسلام، الجيوش: لماذا يتم التركيز على القوات المسلحة فى المنطقة العربية؟، اتجاهات الأحداث، (أبوظبى: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، العدد ١٨، يونيو - أكتوبر ٢٠١٦، ص ص٦-٧.

٦٥- د. محمد عزالعرب، الحدود السائبة: المشاكل المستعصية لضبط الحدود فى الشرق الأوسط، اتجاهات الأحداث، (أبوظبى: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، العدد الأول، أغسطس ٢٠١٤، ص٥٨.

66- Armed conflict and instability in the Middle East and North Africa (Stockholm: International Peace Research Institute), 2017. At website:
https://www.sipri.org/yearbook/03/2017

٦٧- الخارجية اليمنية: تخزين أسلحة فى سفارة إيران بصنعاء، سكاى نيوز عربية، ١١ أبريل ٢٠١٨. على الرابط التالى:
http://cutt.us/8w4lw

تقنين الفوضى: كيف أثر تخزين الأسلحة على الاستقرار الإقليمى؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٢ يوليو ٢٠١٨. على الرابط التالى:
http://cutt.us/Rd1GD

٦٨- محمد حسن القاضى، الدور الإيرانى فى اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمى، (الرياض: مركز الخليج العربى للدراسات الإيرانية)، ٢٠١٧، ص٥٣.

٦٩- أمل العالم، العلاقات الحوثية الإيرانية .. حلف مصلحى بغطاء مذهبى، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ أبريل ٢٠١٥. على الرابط التالى:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/04/2015/.201548111933587128html

٧٠- محمد جمعة، شبكة معقدة: موقع الفاعلين من غير الدول فى السياسة الإيرانية، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٩٦، أبريل ٢٠١٤، ص٧٦.

٧١- محمد يونس، اتجاهات التسلح والإنفاق العسكرى فى الشرق الأوسط عام ٢٠١٧، (تقرير المستقبل) اتجاهات الأحداث أبوظبى: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ٢٠، مارس-أبريل ٢٠١٧، ص٢.

٧٢- السعودية تعلق شحنات النفط بانتظار تأمين دولى للملاحة، الشرق الأوسط، لندن، ٢٧ يوليو ٢٠١٨.

٧٣- السيسى: نرفض تحول اليمن إلى منصة لتهديد الملاحة بالبحر الأحمر، القاهرة، الأهرام، ١٤ أغسطس ٢٠١٨.

٧٤- الشرعية تحذر من مخطط حوثى إرهابى يمتد إلى البحر الأحمر، الشرق الأوسط، لندن، ٩ نوفمبر ٢٠١٨.

٧٥- الأزمة اليمنية إلى أين؟، مركز دراسات الشرق الأوسط، فريق الأزمات العربى، الأردن، العدد السابع، ٢٠ فبراير ٢٠١٦، ص٣. على الرابط التالى:
http://www.mesc.com.jo/CrisesTeamReports/.7pdf

٧٦- اليمن برأسين: الحوثى يحكم قبضته وهادى يندد بمؤامرة، الغد الأردنية، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤. على الرابط التالى:
http://cutt.us/n93FL

٧٧- وحدة التحولات الداخلية بالمركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، معادلات غير صفرية: المسارات الحاكمة للصراع الداخلى فى اليمن بعد تحرير عدن، حالة الإقليم (القاهرة: المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية)، العدد ١٩، يوليو ٢٠١٥، ص ص٩-١٠.

٧٨- المرجع السابق، ص١١.

٧٩- د. خالد حنفى على، التعافى الفعال بين مرونة الداخل وحساسية الخارج، فى التعافى بعد الصراعات، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام)، العدد ٢١٣، يوليو ٢٠١٨، ص٣.

٨٠- سام منسى، حزب الله وسياسة القضم الناعم للسلطة فى لبنان، الشرق الأوسط؟، لندن، ١٠ سبتمبر ٢٠١٨.

٨١- كيف أسقطت إيران صنعاء لتصبح عاصمتها الرابعة؟، يمن مونيتور، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦. على الرابط التالى:
http://cutt.us/xOxmY

٨٢- وزير إيرانى سابق: نسيطر على أربع عواصم عربية، العربية نت، ٢ أبريل ٢٠١٥. على الرابط التالى:
http://cutt.us/eMPzH

٨٣- اليمن: هل السلام ممكن؟، مجموعة الأزمات الدولية، ٩ فبراير ٢٠١٦. على الرابط التالى:
http://cutt.us/eLph1

٨٤- أبوبكر أحمد باذيب، المعضلة اليمنية .. سيناريوهات ما بعد الحرب، كراسات استراتيجية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ٢٦٣، أبريل ٢٠١٦.

85- "Pompeo:time is now for Yemen peace talks, Washington post, October 2018, available at:https://wapo.st/2CYFLxL

٨٦- ماجد المذحجى وأسيل سيد أحمد وفارع المسلمى، أدوار الفاعلين الإقليميين فى اليمن وفرص صناعة السلام، غرفة الأزمات اليمنية ومركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ومؤسسة فريدريش إيبرت، ورقة سياسات رقم ١، يونيو ٢٠١٥، ص٧.

٨٧- مای تدعم الدعوة الأمريكية لوقف الحرب فى اليمن، روسيا اليوم، ٣١ أكتوبر ٢٠١٨، على الرابط التالى:
https://bit.ly/2OltLbH

٨٨- وزيرة الجيوش الفرنسية تدعو إلى وقف الحرب فى اليمن، فرانس ٢٤، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨. على الرابط التالى:
https://bit.ly/2Dn7uJq

٨٩- سلمان الدوسرى، هل يتجاوب الحوثيون مع الدعوة الأمريكية؟، الشرق الأوسط، لندن، ٨ نوفمبر ٢٠١٨.

٩٠- لمزيد من التفاصيل انظر: يوسف الديني، ربيع الميليشيات!، الشرق الأوسط، لندن، ١٨ ديسمبر ٢٠١٣. ترويض الميليشيات: بناء الحرس الوطنى فى الدول العربية المتصدعة، صدى كارنيجى، ٧ مايو ٢٠١٥. على الرابط التالى:
http://carnegie-mec.org/07/05/2015/ar-pub-60013

٩١- الميليشيات فى الدول العربية .. خطر بانتظار الفوضى، سكاى نيوز عربية، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥. على الرابط التالى:
http://cutt.us/jraHh

٩٢- ظافر محمد العجمى، الخارطة العسكرية والقراءة الاستراتيجية لعاصفة الحزم، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ٧ أبريل ٢٠١٥. على الرابط التالى:
http://cutt.us/v1vuc

٩٣- ركزت إحدى الدراسات على مخاطر دمج الميليشيات المسلحة فى دول المنطقة ومنها محمد عبدالله يونس، الصراعات المفتوحة: الملامح الصاعدة للأزمات الإقليمية فى الشرق الأوسط ٢٠١٧، تقرير المستقبل، اتجاهات الأحداث (أبوظبى: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة)، العدد ٢٢، يونيو - أغسطس ٢٠١٧، ص٥.

٩٤- هل يكرر الحوثيون فى اليمن تجربة حزب الله اللبنانى؟، الجزيرة نت، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤. على الرابط التالى:

http://cutt.us/W7qBJ

٩٥- انظر: حزب الله أداة طهران لنشر الطائفية وإثارة الفوضى فى اليمن، البيان، ١٧ يوليو ٢٠١٨. لقاء أذرع إيران .. تأكيد لدعم حزب الله للحوثيين، سكاى نيوز عربية، ١٩ أغسطس ٢٠١٨. على الرابط التالى:

http://cutt.us/MayhW

٩٦- مايكل مايتس، إنهاء حرب اليمن دون التسبب بظهور حزب الله جنوبى، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ١٢ سبتمبر ٢٠١٨. على الرابط التالى:

http://cutt.us/qwZhZ

٩٧- محمد المخلافى، الخيار الفيدرالى فى اليمن: طريق إلى سلام دائم، بدائل سياسات، مبادرة الإصلاح العربى، ١٧ مايو ٢٠١٨. على الرابط التالى:

http://cutt.us/rr6sV

٩٨- أبوبكر أحمد باذيب، مرجع سابق، ص١٧.

٩٩- "واشنطن تضاعف ثمن رأس زعيم القاعدة فى اليمن"، الشرق الأوسط، لندن، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٨.

■ ■ ■